الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبة

وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضـــوع :

أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصاديــة

دراسة حالة الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري

- لولايــة بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتان:

- سعدة سميـرة
- دراجي خولــة

الاستاذ المشرف :

- الحاج عامـر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
سلطاني زليخة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
الحاج عامر	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
شناي عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

السنة الجامعية: 2022 / 2023

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضـــوع:

أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصاديــة

دراسة حالة الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري

- لولايــة بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتان:

- سعدة سميـرة
- دراجي خولــة

الاستاذ المشرف:

- الحاج عامـر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
سلطاني زليخة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
الحاج عامر	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
شناي عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

السنة الجامعية: 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله الذي خلق وهدى وسدد الخطى حمدا كثيرا

في المبتدئ والمنتهى نحمده حمد الشاكر بفضله والعاجز عن الوفاء والثناء عليه،

نشكر الله الذي بعونه وتوفيقه خرج هذا العمل المتواضع.

انطلاقا من قول الرسول صل الله عليه وسلم

"ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له حتى تروا أنكم كافأتموه "،

أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين أفادونا بعلمهم

من أولى مراحل الدراسة إلى هذه اللحظة

ونخص بالذكر الأستاذ الحاج عامر الذي أشرف على عملنا هذا

ونتقدم أيضا بالشكر إلى لجنة المناقشة

كما نرفع كلمة شكر إلى الوكالة الولائية

للتسيير والتنظيم العقاري الحظري لولاية بسكرة AWGRFU

أتقدم ببالغ الشكر والامتنان إلى كل الأيادي التي

مدت لنا لمساعدتنا والوقوف بجانبنا من اصدقاء واحباب قريب أو بعيد

إهداء

ربما لا تتاح لنا الفرصة دائما من أجل التعبير عن الامتنان للأشخاص الذين كانوا بجانبنا في جميع حالاتنا وفي هذه الفرصة سأهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى أغلى ما أملك إلى من وهبوني الحياة والأمل إلى من علماني كيف أخطو أول خطوة على هذه الأرض إلى من احمل تاج اسمهما بكل فخر فوق رأسي إلى من وجودهما ينير دربي إليكما يامن أعطيتموني ولا زال عطائكم بلا حدود أمي العزيزة ونور عيني دلولة دراجي وإلى حبيب قلبي ومصدر قوتي مبروك دراجي حفظكما الله لي وأطال عمركما وادام عليكما الصحة والعافية

إلى المحبة التي لا تنضب إلى من شاركتهم جميع مراحل حياتي إلى من ساندوني وخطو معي خطواتي ويسرو لي الصعاب إلي من أنعم الله عليا بهن أخواتي كل باسمها(شهرزاد، عبير، سامية، بسمة، سهيلة ،مروة، إيناس)

إلي الكتف الذي لا يميل إلى ملجئي من قسوة الحياة وظلمها إلى سندي وقت الشدائد إخوتي (صلاح ،نبيل ،بوضياف) وإلى زوجاتهم

إلى عائلتي الصغيرة إلى من وهبني الله حبه واحترامه إلى شريك حياتي ونصف ديني إلى من عقد قلبي وقلبه برابطة من الله زوجي العزيز نصر الدين خالدي وإلى عائلته الكريمة فردا بفردا

إلى براعم الحب وأصدقائي إلى من لم يشعروني يوما أني أكبر منهم إلى اولاد أخواتي وأولاد إخوتي

خولة دراجي

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى أغلى ما أملك إلى من وهبوني الحياة والأمل إلى من علماني كيف أخطو أول خطوة على هذه الأرض إلى من احمل تاج اسمهما بكل فخر فوق رأسي، إليك حبيبتي أمي الغالية حفظك الله ورعاك وإلى روح أبي وفقيدي رحمة الله عليه.

وإلى من كان الداعم الاول في تحقيق طموحاتي واستكمال دراستي زوجي العزيز لدمية خالد.

إلى فلذات كبدي وقرة عيني وفرحتي في الحياة اولادي : سلسبيل تقوى الله ، نجم الدين ، سراج الدين.

إلى اخي وسندي رفيق دربي سعدة عبد السلام حفظك الله ورعاك .

إلى إخوتي وأخواتي خاصة المحبة التي لا تنضب فطيمة ،إلى اولاد وبنات إخوتي .

إلى جميع من ساندني وخطو معي خطواتي ويسرو لي الصعاب من العائلة او الاصدقاء.

لكم جميعا أهدي عملي هذا.

سعدة سميرة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة انطلاقا من دراسة المتغيرين الرئيسين، حيث تم دراسة التدقيق الخارجي كمتغير مستقل وتحديد أهميته وتقاريره، ومن ثم التطرق الى المتغير التابع وهو الأداء المالي وتم تحديد مؤشراته المالية، وتحقيقا لأهداف ومتطلبات هذه الدراسة تم القيام بدراسة تطبيقية في الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة AWGRFU،

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح الجانب النظري من هذه الدراسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم استخدام الأسلوب التحليلي من أجل تحليل القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة وحساب المؤشرات المالية و دراسة الأثر الذي يخلفه تقرير المدقق على الأداء المالي للمؤسسة.

وبناءا على ما توصلت إليه الدراسة النظرية فقد تبين أن للتدقيق الخارجي دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة عن طريق تقديم ملاحظات وتوصيات، ولكن عند تطبيق هذه الدراسة على الوكالة AWGRFU تم استخلاص أن تقرير محافظ الحسابات لم يكن له دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

ومن أهم التوصيات التي تم استخلاصها من الدراسة ضرورة استقلالية المدقق الخارجي وعدم تعريضه للضغوطات كما يجب أن يعتمد المدقق الخارجي على المؤشرات المالية من اجل تقييم الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، تقارير المدقق، الأداء المالي، المؤشرات المالية .

Abstract :

This study aims to highlight the impact of external auditing on improving the financial performance of the organization based on the study of the two main variables. External auditing was examined as an independent variable, with its importance and reports being determined. The dependent variable, which is financial performance, was measured using indicators. In order to achieve the objectives and requirements of this study, an applied study was conducted at the regional agency.

The descriptive method was adopted to clarify the theoretical aspect of this study. As for the practical aspect, the analytical approach was used to analyze the financial statements provided by the organization and calculate the indicators. The study of the impact method was also employed to compare the impact of the auditor's report on the financial performance of the organization.

Based on the findings of the theoretical study, it was found that external auditing plays a role in improving the financial performance of the organization. However, when applying this study to the AWGRFU agency, it was found that there is no significant impact of external auditing on the improvement of the financial performance of the organization

Some key recommendations extracted from the study include the necessity of the independence of the external auditor and avoiding pressures. The external auditor should rely on indicators to assess financial performance.

Keywords: External auditing, auditor's reports, financial performance, indica

فهــرس المحتويـات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لتدقيق الخارجي	
تمهيد	9
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الخارجي	10
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي	10
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدقيق الخارجي في الجزائر	11
المطلب الثالث: أهمية التدقيق الخارجي واهدافه	12
الفرع الاول: اهمية التدقيق الخارجي	12
الفرع الثاني: اهداف التدقيق الخارجي	13
المطلب الرابع: انواع التدقيق الخارجي	15
المبحث الثاني: هيئات ومعايير التدقيق الخارجي	16
المطلب الأول: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر	16
الفرع الأول: المجلس الوطني للمحاسبة	17
الفرع الثاني: المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين	18
الفرع الثالث: المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات	18

المطلب الثاني: معايير التدقيق الخارجي	19
الفرع الاول: معايير التدقيق الدولية	20
الفرع الثاني: معايير التدقيق الجزائرية	22
المبحث الثالث: مسؤوليات ووثائق المدقق الخارجي	26
المطلب الأول: حقوق وواجبات المدقق الخارجي	26
الفرع الأول: حقوق المدقق	26
الفرع الثاني: واجبات المدقق الخارجي	27
المطلب الثاني: مسؤوليات المدقق الخارجي	27
المطلب الثالث: أوراق وتقارير المدقق الخارجي	29
الفرع الاول: أوراق عمل المدقق الخارجي	29
الفرع الثاني: تقارير المدقق الخارجي	31
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دور التدقيق في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة	
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	37
المطلب الأول: تعريف الاداء	37
المطلب الثاني: أنواع الأداء	39
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء	43
المبحث الثاني: ماهية الاداء المالي	44
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	45
المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية	46
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي	48
المبحث الثالث: دور التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي	56
المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في اكتشاف الفساد المالي والحد منه	57

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات	57
المطلب الثالث: انعكاسات عملية التدقيق على الاداء المالي	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي في الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة	
تمهيد	62
المبحث الأول: تقديم عام الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة AWGRFU	63
المطلب الاول: نشأة وتعريف المؤسسة محل الدراسة	63
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة AWGRFU	64
المطلب الثالث: اهداف المديرية العامة AWGRFU	68
المبحث الثاني: طريقة التدقيق الخارجي وواقع الأداء المالي في المؤسسة AWGRFU	69
المطلب الأول: طريقة التدقيق الخارجي بالمديرية العامة للوكالة العقاريةAWGRFU	69
المطلب الثاني: واقع الأداء المالي بالوكالة العقارية AWGRFU	70
المطلب الثالث: تدقيق المؤشرات المالية	77
المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كوسيلة لتحسين الأداء المالي في الوكالة العقارية	81
المطلب الاول: تحليل وتفسير نتائج الدراسة بالمديرية العامة للوكالة العقارية AWGRFU	81
المطلب الثاني: محافظ الحسابات وكيفية تحسين الأداء المالي في الوكالة العقارية AWGRFU	82
خلاصة الفصل	84
الخاتمة	86
المراجع	90
الملاحق	96

قائمــة الجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين أنواع التدقيق الخارجي	15
02	مؤشرات الأداء المالي	53
03	الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة ل سنة2020	70
04	الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة لسنة 2021	72
05	الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة	73
06	جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المؤسسة	74
07	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021/2020	76
08	جدول حساب رأس مال العامل	77
09	جدول حساب احتياجات رأس مال العامل	78
10	جدول حساب الخزينة	78
11	حساب نسب السيولة للوكالة العقارية لسنتي 2020 و2021	79
12	حساب النسب المالية	80
13	حساب مؤشر النشاط	80

قائمـة الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الإصدار الأول لمعايير التدقيق الجزائرية	23
02	الإصدار الثاني لمعايير التدقيق الجزائرية	24
03	الإصدار الثالث لمعايير التدقيق الجزائرية	25
04	مفهوم الأداء 1	38
05	مفهوم الأداء 2	39
06	أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة	41
07	الأداء الداخلي والخارجي في المؤسسة	43
08	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	67

مقدمـــة

مقدمة :

شهدت المؤسسات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة إثر التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها العالم وخاصة الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث أن المؤسسة اليوم أصبحت مضطرة لإعطاء ضمانات لمتعامليها حتى تضمن بقائها و استمراريتها.

إثر آخر التطورات الحادثة تزايدت التحديات على المؤسسات الاقتصادية من شدة المنافسة الموجودة بين المؤسسات وبهذا تزايد دور إدارة المؤسسة في قيادتها نحو تحقيق أهدافها، حيث أن الإدارة هي المسؤولة عن إظهار أداء المؤسسة بصورة جيدة أو سيئة للغير، ويدخل ضمن مهام الإدارة عدة عمليات كتسجيل ما تم من الأعمال في السجلات والدفاتر بالإضافة إلى إدخال عمليات التحويل والترتيب، وأثناء القيام بتلك المهام يتم في العادة التعرض إلى الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة مما يؤثر على أداء المؤسسة، قد تستطيع الرقابة الداخلية للمؤسسة اكتشافها أو عدم اكتشافها أو تتمكن منك اكتشاف تلك الأخطاء لكن تتستر عليها، من ذلك استوجب ضرورة استخدام تقنيات و وسائل تكشف الأخطاء المحاسبية والتلاعبات.

في مقدمة هذه الوسائل نجد التدقيق الخارجي الذي يعتبر مهنة محايدة تعمل على طمأنة أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم وكذلك العاملين بالمؤسسة والمستثمرين وكل من يهمه أمر المؤسسة وتكمن أهمية التدقيق الخارجي في كونه وسيلة اتصال لما يوفره من معلومات للعديد من الجهات و وسيلة للرقابة من خلال اكتشافه للأخطاء وتقييمه لأداء المؤسسة ومساهمته في ترقيته وتطويره باستمرار .

الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكننا بلورة الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة التي سنقوم بها حيث صيغت على النحو التالي"**ماهو أثر الدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟**"

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو المقصود بالتدقيق الخارجي وماهي أنواعه؟
2. ماهي الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق الخارجي ؟
3. ما المقصود بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

4. كيف يؤثر التدقيق الخارجي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

الدراسات السابقة:

- ✓ **دراسة بوقابة زينب 2011/2010 التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات NCA-ROUIBA ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع محاسبة و تدقيق جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 205**: جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في ما مدى تأثير التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية حيث هدفت هذه الدراسة الى تصحيح الاعتقاد السائد الذي يعتبر مهنة التدقيق تهتم بأخطاء الجانب المالي فقط كما تهدف إلى توضيح العلاقة الموجودة بين التدقيق الخارجي و فعالية أداء المؤسسة فاتبعت الباحثة في هذه الدراسة منهجا متنوع حيث استعملت المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالتدقيق و الأداء من تعريفات و أنواع و أهداف و غيرها و اعتمدت المنهج التاريخي في عرض التطور التاريخي للتدقيق الخارجي و التطور التاريخي للأداء و استخدمت المنهج التحليلي لتحليل معطيات المؤسسة التي قامت بالتربص فيها و إنجاز الدراسة التطبيقية و اعتمدت أيضا على منهج دراسة حالة لإحدى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر المتمثلة في المعمل الجزائري الجديد للمصبرات-NCA ROUIBA و من خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- لا يمكن أن يكون هناك تحسين من دون قياس فإذا كانت المؤسسة لا تعلم مستوى عملياتها فإنها لن تتمكن من معرفة مستقبلها ومنه لن تستطيع تحقيق أهدافها.
- يهدف تقييم الأداء إلى تحديد نقاط الضعف والعمل على التغلب عليها.
- يهدف تقييم الأداء إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والبقاء في السوق.

- ✓ **دراسة جابر دهيمي 2019/2018 آثار الممارسات البيئية على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة مجموعة من المؤسسات الحائزة على مواصفة ISO14001 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر 398**: حيث كانت الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الممارسات البيئية المطبقة من طرف المؤسسات الصناعية الجزائرية

على أدائها الاقتصادي و البيئي معا ؟ و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم أداء المؤسسة من تعريف و أنواع و تقييم و للإجابة عن الإشكالية المطروحة اتبع الباحث منهجا متنوعا حيث استعمل المنهج الوصفي لوصف الظاهرة كما هي و تحليل أبعادها و جوانبها و استخدم منهج دراسة حالة فأسقط الإطار النظري المدروس على الواقع الميداني التطبيقي ثم اعتمد على المنهج المقارن بهدف التعرف على آثار الممارسات البيئية قبل وبعد انخراط المؤسسات محل الدراسة في هذا التوجه البيئي و استعان الباحث في هذه الدراسة على بعض المصادر لجمع المعلومات كالمواقع الإلكترونية و الكتب و اعتمد على الوثائق الداخلية للمؤسسات و المقابلة الشخصية مع المسؤولين و البيانات الإحصائية المتوفرة لدى كل مؤسسة وفي نهاية هذه الدراسة توصل الباحث لمجموعة من النتائج أهمها:

- حصول المؤسسات على المواصفة البيئية ISO14001 لا يعني أنها استوفت كل الالتزامات البيئية بشكل تام ونهائي.

✓ **دراسة آسيا هيري 2018/2017، فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د علوم التسيير فرع تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر 223**: تناولت هذه الدراسة الإشكالية الآتية هل لفعالية التدقيق الخارجي في الجزائر بعد تطبيق مختلف أخلاقياتها وقواعد سلوكها دور في تحسين جودة معلومات التقرير النهائي للمدقق؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الخاصة بالتدقيق الخارجي وأخلاقيات المهنة ومعرفة مدى تمييز معلومات تقرير المدقق الخارجي الجزائري بالجودة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا قامت الباحثة بتطبيق معلومات الجانب النظري على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية حيث حددت العينات التي ستتعامل معها، المتمثلة في ثلاث فئات (فئة المحاسبين، فئة المديرين وفئة مساعدي المحاسبين) للمؤسسات التي تطبق التدقيق الخارجي وبعد قيام الباحثة بهذه الدراسة توصلت إلى العديد من النتائج نذكر أهمها:

- تتخلص أنواع التدقيق الخارجي في ثلاث أشكال إما قانوني أو تعاقدي أو على شكل خبرة قضائية.
- ساعد التدقيق الخارجي في فحص مدى قدرة العميل الخاضع للتدقيق على الاستمرار.

ومن خلال عرض هذه الدراسات السابقة يمكن تحديد ما يميز دراستنا عنهم في النقاط التالية:

- تختلف دراستنا عن الدراسة الأولى (بوقابة زينب) في كون دراستنا مخصصة فقط للأداء المالي أما دراستها فتطرقت إلى جوانب أخرى في أداء المؤسسة.
- تختلف دراستنا عن الدراسة الثانية (جابر دهيمي) دراستنا اختصت في الأداء المالي فقط أما دراسته فقد تناولت جانب الأداء البيئي والاقتصادي في المؤسسة.
- تتميز دراستنا عن الدراسة الثالثة (آسيا هيري) أن دراستنا تطرقت للتدقيق الخارجي و أثره على الأداء المالي للمؤسسة ولكن دراستها تناولت التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين معلومات تقرير المدقق.

نموذج الدراسة:

تمثل نموذج دراستنا في الشكل الاتي حيث درسنا مدى تأثير تقارير المدقق الخارجي على الأداء للمؤسسة المالي

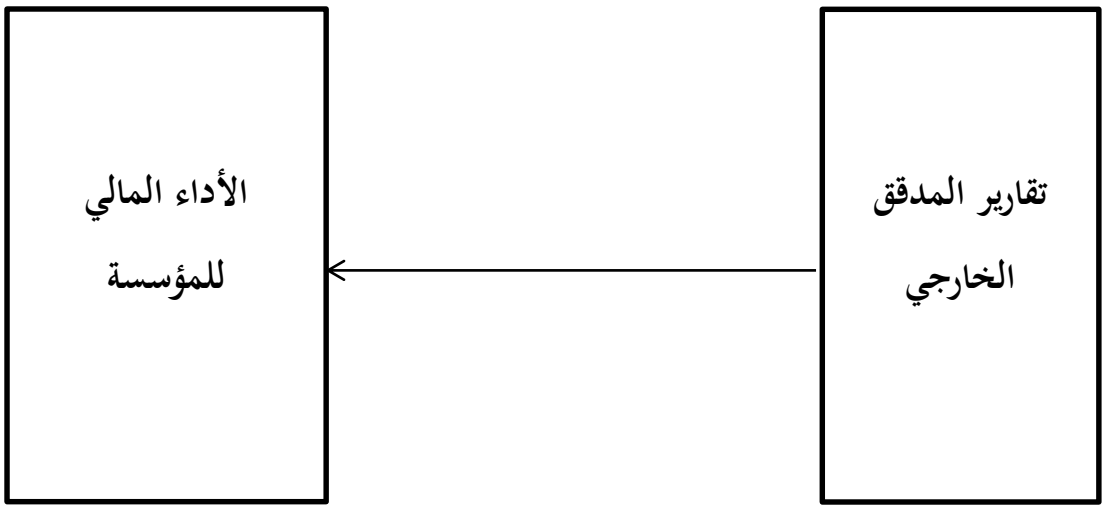

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة بعض الفرضيات وكانت كالاتي:

- يعتبر التدقيق الخارجي وسيلة من وسائل اكتشاف الأخطاء المحاسبية .
- يمكن للتدقيق الخارجي تصحيح مسار أداء المؤسسة ونجاحها من خلال الملاحظات المقدمة للمؤسسة بعد عملية التدقيق.

- المؤشرات المالية تساعد المدقق في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع (أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية) نذكر منها:

- التدقيق يندرج في تخصصنا وتكويننا.
- ميولنا الشخصي اتجاه مهنة التدقيق وكل ما يتعلق بها.
- في وقتنا الحديث أصبح للتدقيق أدوار مختلفة يقوم بها حيث أنه لا ينحصر في جانب واحد فقط في المؤسسة بل أصبح يشمل العديد من الجوانب ونحن اخترنا الجانب المالي في المؤسسة.
- إضافة طريقة جديدة في تقييم الأداء المالي للوكالة العقارية AWGRFU مقر العمل.

حدود الدراسة:

1. حدود موضوعية: سيتم التركيز على أهم المفاهيم الخاصة بالتدقيق الخارجي ومعاييره ومفهوم الأداء والعوامل المؤثرة عليه وغيرها وسنحاول التوصل إلى أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة
2. حدود زمنية: يمكننا حصر الحدود الزمنية للدراسة في جانبين الجانب النظري الذي سنلتمسه من خلال التطور التاريخي للتدقيق الخارجي والجانب التطبيقي عندما سنتطرق إلى تقييم الأداء المالي لسنتي 2020 و2021
3. الحدود المكانية: سنسقط الدراسة على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة AWGRFU

أهداف الدراسة:

- التعرف على التدقيق الخارجي من مفاهيم وأنواع وكذا المعايير التي تضبطه وغيرها .

- نظرا لاتساع مجال الأداء وصعوبة تحديد تعريفه دراستنا تهدف إلى الإلمام بهذا الجانب والتطرق لمختلف مفاهيمه .

- توضيح كيف يساهم التدقيق الخارجي على الأداء المالي في المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أن التدقيق الخارجي الذي يعتبر ركيزة مهمة في التأكد من صحة البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة الصادرة من طرف إدارة المؤسسة التي تعطي أهمية لرأي المدقق الخارجي الذي يدلي به في تقريره حيث يتضمن التقرير توصيات وملاحظات تقدم للإدارة للتحسين من أدائها .

الصعوبات:

- رفض محافظ الحسابات تزويدنا بالتقرير الخاص بسنة 2020.

- عدم اعتماد محافظ الحسابات في تحليل القوائم المالية على المؤشرات المالية.

- بعد المؤسسة محل الدراسة عن مكان إقامتنا.

منهجية الدراسة:

خلال دراستنا سيتم الاعتماد على منهج متنوع نظرا لما يحتاجه موضوعنا حيث سنستعين بالمنهج التاريخي الذي سنعرض فيه التطور التاريخي للتدقيق الخارجي وسنعتمد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الخارجي وكذا بأداء المؤسسة من أنواع وأهداف ومعايير وغيرها ثم سنتطرق للمنهج التحليلي لتحليل معطيات المؤسسة محل الدراسة التطبيقية .

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعن التساؤلات الفرعية المطروحة سابقا و لاختبار صحة الفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاثة فصول فصلين نظريين و فصل تطبيقي و تسبق هذه الفصول مقدمة و تعقبهم خاتمة عامة.

- ✓ الفصل الأول: تحت عنوان المدخل النظري للتدقيق الخارجي به ثلاث مباحث تناولت في المبحث الأول تطور و نشأة التدقيق الخارجي و من بعده تعريفه و أنواعه و أهميته و أهدافه أما في المبحث الثاني تحدثنا حول معايير التدقيق الخارجي و المنظمات المؤثرة عليه و الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق بينما سنتطرق في المبحث الثالث الى مسؤولية و حقوق و واجبات المدقق الخارجي بالإضافة إلى أوراق العمل للمدقق الخارجي و أدلة الإثبات للتدقيق الخارجي و سنتطرق أيضا إلى تقرير المدقق الخارجي.

- ✓ الفصل الثاني: فكان تحت عنوان دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة، فقسمناه إلى ثلاثة مباحث هو أيضا حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أداء المؤسسة وأنواعه ومن ثم العوامل المؤثرة عليه. أما في المبحث الثاني تطرقنا ماهية و الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسة و معايير ومؤشرات الأداء المالي وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى دور التدقيق الخارجي في اكتشاف الفساد المالي والحد منه ومن ثم مساهمة التدقيق في اتخاذ القرارات أما في الأخير تطرقنا لانعكاسات التدقيق على الأداء المالي .

- ✓ الفصل الثالث: قمنا بتخصيصه للدراسة التطبيقية حيث أسقطنا مفاهيمنا المتعرف عليها في الفصول السابقة على الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الخارجي

تمهيد

هناك العديد من الجهات تتعامل معها المؤسسة الاقتصادية وتحتاج تلك الجهات معلومات صادقة ومضمونة لاتخاذ العديد من القرارات ويتم هذا الأخير بالاعتماد على البيانات التي تصدرها إدارة المؤسسة وهنا تظهر الحاجة إلى فرد مستقل وغير تابع للمؤسسة يقوم بفحص تلك البيانات المالية والتأكد من صحتها لإعطاء الضمان للمستخدمين وهذا من خلال تقرير يقدمه المدقق الخارجي بعد إجراء عملية التدقيق في المؤسسة حيث يوضح فيه رأيه الفني المحايد.

بناءا على ما ذكرناه سابقا ومن أجل التعرف على التدقيق الخارجي أكثر تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية الخاصة بالتدقيق الخارجي حيث جاء فيه:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول التدقيق الخارجي.

المبحث الثاني: معايير وهيئات تنظيم مهنة التدقيق الخارجي.

المبحث الثالث: مسؤوليات ووثائق المدقق الخارجي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الخارجي

تعود بداية نشأة التدقيق إلى وجود حاجة الإنسان للتأكد من صحة الحسابات التي يتخذ على أساسها القرارات حيث نجد أن في الأصل كلمة التدقيق مشتقة من الكلمة اللاتينية Auditer أي بمعنى يستمع إذ كانو قديما يستمعون للمدقق في الساحات العامة من أجل كشف الأخطاء والتلاعبات، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المفاهيم العامة حول التدقيق الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي

عرف التدقيق الخارجي بعدة مفاهيم نوجزها فيمايلي:

المراجعة هي التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرين، البنوك). (طواهر و مسعود، 2006، صفحة 30)

كما عرف أيضا: في كتاب آخر على أنه يتم من قبل طرف خارجي مستقل عن إدارة المنشأة تقوم الإدارة بتعيينه لإجراء عملية التدقيق وإبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية وإصدار تقريره النهائي عن هذه العملية. (التهامي، 2006، صفحة 45)

كما يمكن تعريفه: التدقيق الخارجي عبارة عن مدقق من خارج المؤسسة تقوم هذه الأخيرة بتعيينه من أجل تدقيق حساباتها وهذا المدقق يكون له رأي محايد ليس له صلة بأي من العاملين والإداريين وأن وجود التدقيق الداخلي لا ينفي وجود التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له. (لعماري و مناعي، صفحة 10)

وعرف التدقيق الخارجي كذلك: على أنه عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تماشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية لأصحاب المصلحة في المشروع. (دحام حسون و النجف اباد، 2018، صفحة 297)

كما عرف: على أن التدقيق الخارجي هو المراجعة التي تتم بواسطة طرف في خارج المنشأة أو الشركة بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة. (قويدر، 2017، صفحة 173)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الخارجي على أنه عملية فحص وتحليل وتقييم لجميع البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة من طرف شخص خارجي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدقيق الخارجي في الجزائر

عرف التدقيق الخارجي في الجزائر عدة مراحل تطور إلى غاية يومنا هذا، سنعرض هذه المراحل بشكل مبسط وملخص في هذا المطلب.

- **المرحلة الأولى (1969 –1980)**: بدأ تنظيم مهنة التدقيق بالجزائر سنة 1969 حسب ما أشار إليه الأمر 17/9 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 في مادته 38 إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل تأمين حق الدولة فيها، كما حدد المرسوم 173/70 المؤرخ في 1973/11/16 مهام و واجبات محافظ الحسابات وأعتبر هذا الأخير كمراقب دائم لتسيير المؤسسات العمومية كما أوكلت للمدققين المهام التالية: (نعمة و مخفي، 2017، صفحة 155)
  - متابعة إعداد الحسابات والموازنات والكشوفات التقديرية طبقا لمواصفات الخطة.
  - مراجعة مصداقية الجرد وحسابات النتائج المستخرجة من المحاسبة التحليلية للمؤسسة ومدى صلاحيتها.

وفي سنة 1975 تم إنشاء المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة (cost) بمرسوم رقم 82/71 المؤرخ في 1971/12/29 المتضمن تنظيم المحاسب والخبير المحاسبي

وفي سنة 1980 تم إصدار القانون 80/5 المؤرخ في 1980/01/30 نص على تولي مجلس المحاسبة مراقبة صحة وقانونية مختلف الحسابات التي تصورها العمليات المالية والمحاسبية في المؤسسات العمومية.

- **المرحلة الثانية (1981 –2009)**: يجدر بنا الإشارة في بداية هذه المرحلة إلى أن تطور التدقيق في الجزائر كان بطيئا جدا لعدم الحاجة إليه، في وجود الملكية العامة لوسائل الإنتاج واحتكار الدولة للحياة الاقتصادية إلى غاية 1988 حيث صدر القانون رقم 01/88 المؤرخ بتاريخ 1988/01/12 الذي حرر المؤسسة العمومية من كل القيود الإدارية والمتأتية من التبعية التي كانت ملازمة لها واستلزم هذا الشكل الجديد من التنظيم، إعادة تأهيل المراجعة الخارجية بما يتناسب مع التغيرات في الحياة الاقتصادية (محمدي و بن عثمان، 2021، صفحة 142). حيث نصت المادة 40 من هذا القانون على ضرورة تعيين مراقبين داخليين وخارجيين في المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل تنظيم التسيير المالي والمحاسبي لهذه المؤسسة.
- صدر في 1991 القانون 08/91 المتعلق بمهنة خبير محاسبي ومراجع حسابات ومحاسب معتمد حيث تقوم الجمعية المهنية و لأول مرة بتنظيم المهنة والعمل، واصبحت مهنة التدقيق والمراجعة في الجزائر مهنة حرة مفتوحة لجميع من تتوفر فيه شروط ممارستها.

- سنة 1992 فقد تم إنشاء نقابة وطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- سنة 1996 ظهر المرسوم الخاص بالشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة ومن بين عيوبه فصل المهني عن الأكاديمي.
- سنة 2001 ظهر المرسوم المعدل والذي يحدد تشكيل النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. (مويسي و عجيلة، 2018، الصفحات 217، 218)
- في2006/06/04 ظهر المرسوم التنفيذي 210/7 حيث أوكلت لمحافظ الحسابات مهام، اعادة تقييم الاستثمارات في المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري. (نعمة و مخفي، 2017، صفحة 157)

– **المرحلة الثالثة(2010–إلى يومنا هذا)**: تميزت هذه المرحلة بمحاولة وضع إطار وطني للتدقيق والمراجعة على ضوء معايير المراجعة الدولية بالإضافة إلى الفصل بين اختصاصات كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (مويسي و عجيلة، 2018، صفحة 218)،

و في 2010/06/29 تم اصدار القانون 01/10 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة المهنة ومن أهم ما جاء به هذا القانون هو، إعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة وإنشاء ثلاث منظمات جديدة هي المصف الوطني لخبراء المحاسبيين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين كما تم حل المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وكذا المجالس الجهوية، كما عرفت هذه المرحلة إصدار المعايير الجزائرية للمراجعة على شكل مقررات يتضمن كل منها اربع معايير وذلك في السنوات (2016 ،2017 ،2018) و قد جاءت هذه المعايير نتيجة لعدم وجود نص قانوني يلزم مراجعي الحسابات في الجزائر على تطبيق معايير المراجعة الدولية وبالتالي إصدار معايير جزائرية للمراجعة يلزمهم بتطبيق هذه المعايير الأمر الذي سيساهم في زيادة جودة عملية المراجعة. (محمدي و بن عثمان، 2021، صفحة 142)

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الخارجي وأهدافه

الفرع الأول: أهمية التدقيق الخارجي

تظهر أهمية التدقيق الخارجي في كونه أداة فعالة يعتمد عليها مجموعة من الأفراد المستخدمين للقوائم المالية التي يعتمد عليها المدقق الخارجي في عمله لتلبية حاجياتهم كل حسب هدفه ومصلحته ويمكن تصنيف مجموعة الأفراد إلى عدد من الفئات وسنتطرق لها في النقاط التالية: (الله و ابو سرعة، 2010)

- **الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة:** يتركز الغرض الرئيسي من تقريق المدقق في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من التدقيق في الأداء وتقييم عملية إعداد التقارير عن العمليات المالية المعقدة إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.
- **حملة الأسهم**: يسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة والعاملين واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو الحفاظ على نسبة الاستثمار الحالي.

- **الأجهزة الحكومية**: تعتمد بعض أجهزة الدولة على بيانات المؤسسات المعمدة من مراجع مستقل في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض ضرائب.
- **نظام المحاكم**: يحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للمؤسسة لأغراض حالات الإفلاس وتقييم الأصول الضرورية وفي أغراض الدعاوي القضائية.
- **الدائنون**: يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق حيث يقومون بتحليل القوائم المالية بعد فحصها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء للالتزام لأنهم يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة إذا كانت قروضه بالإضافة إلى الفوائد سيتم تسديدها في مواعيد استحقاقها. (هيري، 2018، صفحة 10)
- **العاملون**: يفيد التدقيق الخارجي العاملين أو المستخدمين من عدة جوانب فهو يقدم لهم المعلومة المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى فمجرد علمهم بأن عملهم سوف يخضع إلى تدقيق ومراقبة من طرف خارج عن المؤسسة فإن ذلك يدفعهم إلى الحرص وتقديم عناية تامة لما يقومون به من عمل وسيكون التدقيق الخارجي سببا في التقليل من الأخطاء أو منعها من الحدوث أصلا ومن جهة أخرى إذا اكتشف المدقق الخارجي وجود أخطاء جوهرية ونبه الإدارة بذلك ولم تقم بتصحيح تلك الأخطاء الجوهرية يستلزم على المدقق الخارجي أن يبين ذلك في تقريره ويوضح في رأيه أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لا يمكن الاعتماد عليها.
- **المجتمع**: يتمثل المجتمع في باقي المستخدمين الذين لم يتم ذكرهم فأي شخص طبيعي أو معنوي يتأثر بقرارات المؤسسة محل التدقيق فإنه يدخل ضمن المستفيدين، وكلما زاد حجم المؤسسة وتعاظم حجم رأس مالها كلما زاد حجم المجتمع المستفيد من القوائم المالية للمؤسسة وتقرير المدقق الخارجي لها خصوصا اذا كانت المؤسسة متعددة الجنسيات فإن المسؤولية تزيد ثقلا على المدقق الخارجي الذي ينظر إليه على أنه الفرد المتكامل يعتمد عليه في اتخاذ القرار.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن التدقيق الخارجي من أهم الوسائل والطرق التي تساعد في اعطاء مؤشرات عن وضعية وفعالية المؤسسة

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الخارجي

إثر التطور التاريخي الذي شهده التدقيق الخارجي فإن أهدافه كذلك قد تطورت حيث تقسيم تلك الأهداف إلى مجموعتين موضحة أسفله : (لقريشي، 2011، الصفحات 13,14)

- **الاهداف التقليدية**: وهي نوعان

1- الاهداف الرئيسية :

-التحقق من صحة وصدق المعلومات المحاسبية المثبتة في السجلات ومدى الاعتماد عليها.

-إبداء الرأي الفني المحايد الذي يستند على أدلة كافية ومناسبة عن مدى عدالة القوائم المالية وتعبيرها عن المركز المالي ونتائج النشاط لفترة زمنية محددة.

2- الأهداف الفرعية:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والتلاعبات بوضع الضوابط والإجراءات اللازمة والتي تحول دون ذلك.
- اكتشاف ما قد يوجد بالسجلات من أخطاء وتلاعبات .

-اطمئنان مستخدمي القوائم المالية على سلامة إدارة المؤسسة الاقتصادية وسلامة أموالهم المستثمرة وإمكانية اتخاذهم للقرارات الاقتصادية المناسبة.

-معاونة السلطات الحكومية بما فيها السلطة المالية وتقديم المعلومات والتقارير المناسبة.

- **الأهداف الحديثة:** تشمل النواحي التالية:

- مراقبة خطط الإدارة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف الموضوعة .

-تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع التبذير والإسراف في جميع نواحي النشاط

بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك أيضا مجموعة أخرى يعمل المدقق دائما للتأكد من تحققها عند القيام بعمله في المؤسسة تتمثل هذه الأهداف في ما يلي: (بوقابة، 2011، الصفحات 9,10)

1- **الوجود:** يسعى المدقق إلى تحقيق هذا الهدف من خلال التأكد من الوجود المادي الملموس للعناصر الثابتة أما بالنسبة للعناصر الأخرى فيتحقق هذا الهدف من خلال التأكد من التسجيل الفعلي والصحيح في دفاتر وسجلات المؤسسة بغرض التأكد بأنها ليست وهمية.

2- **الملكية:** يجب على المدقق أن يتحقق من ملكية العديد من الأصول وعلى الرغم من أن الحيازة تكون دليلا مقبولا إلا أن المدقق يجب عليه الاعتماد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد أن الأصول مسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة

3- **استقلال الفترة المالية:** يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية وهذا يتطلب من المدقق أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط تلك الفترة وكذلك أن العمليات الخاصة بالفترة التالية لم تدرج في الفترة الحالية موضع التدقيق.

4- **التقويم (التقييم):** يجب على المدقق أن يتأكد من صحة التقييم سواء بالنسبة للأصول أو الخصوم وهذا التقييم حسب ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

5- **الشمولية:** يتحقق المدقق من هذا الهدف من خلال التأكد من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المؤسسة خلال الفترة.

6- **الإفصاح**: يجب أن يتأكد المدقق من أن عناصر ومكونات القوائم المالية قد تم تبويبها وترتيبها والإفصاح عنها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي

إن للتدقيق الخارجي 3 أنواع سنتطرق لها في هذا المطلب مع تحديد الفرق بين تلك الأنواع

1) **التدقيق القانوني**: يقوم به محافظ الحسابات والقانون هو الذي يجبر المؤسسة على أن يكون لها محافظ حسابات على الأقل واحد وذلك حسب حجم المؤسسة ونوع القطاع التابعة له وتنتهي مهمته في شكل تقرير يدلي به عن رأيه الفني حول الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة موضع المراجعة وعن مدى صدقها وشرعيتها . (بن يخلف، 2002، صفحة 19)
2) **التدقيق التعاقدي**: هو تدقيق يتم بطلب من أحد الأطراف المتعاملة مع المؤسسة بهدف التحقق من قوائم معينة، يمارس هذا النوع من التدقيق مدقق مهني محترف في إطار تعاقدي. (هيري، 2018، صفحة 11)
3) **التدقيق القضائي**: ويسمى أيضا بالخبرة القضائية المحاسبية يقوم به شخص محترف خارجي بطلب من الحكمة وذلك للاستعانة بتقريره في حل نزاع مؤسسة معينة وطرف أخر متعامل معها.

من أجل معرفة الاختلاف بين أنواع التدقيق الخارجي التي ذكرناها قبل حين سنعرض جدول يقارن بين تلك الأنواع.

الجدول رقم (1): مقارنة أنواع التدقيق الخارجي

المميزات	تدقيق قانوني	تدقيق تعاقدي	تدقيق قضائي
طبيعة المهمة	مؤسسات ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وهدف الحسابات والصورة الصادقة لتدقيق معلومات مجلس الإدارة	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد مدتها القاضي
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا في الجمعية الوطنية	ينبغي احترامه

إرسال التقرير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غير عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	القاضي المكلف
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غير الشرعية	نعم	لا	غير مهم
الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج، حسب نوع المهمة	بحسب النتائج
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	مهمة تأسيسية من طرف القضاة بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الأتعاب	قانوني رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القضاء
طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: مروة مويسي، عجيلة محمد، ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 3، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الوادي الجزائر، 2018، ص 214 -215.

المبحث الثاني: معايير وهيئات تنظيم مهنة التدقيق الخارجي

المطلب الأول: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر

إن لمهنة التدقيق في الجزائر هيئات تنظمها وتقوم عليها (المجلس الوطني للمحاسبة، المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين ، المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات) حيث تم في 2011/01/27 إصدار ثلاث مراسيم تنفيذية تخص مهام وتشكيلة الهيئات القائمة على مهنة التدقيق داخل الجزائر ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لكل واحد منهم.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة ومهامه
- المرسوم التنفيذي رقم 11-25 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين ومهامه
- المرسوم التنفيذي رقم 11-26 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ومهامه

الفرع الأول: المجلس الوطني للمحاسبة

جاء المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ 2011/01/27 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة الذي أنشئ وفقا للقانون رقم 11/10 تحت إشراف وزير المكلف بالمالية سنتطرق لأهم ما ورد عن هذا المرسوم في ما يلي: (المرسوم 11-24، 2011، الصفحات 4,6,7).

1) **تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة:** يتكون هذا المجلس من خمس لجان وهي

أ. **لجنة تقييس الممارسات المحاسبية:** تتولى هذه اللجنة مهمة وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية ،كما تقوم بإنجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير استعمال الأدوات والمسارات المحاسبية وتقوم أيضا بدراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الرأي فيها وتقديم التوصيات بشأنها وتضمن تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة.

ب. **لجنة الاعتماد:** تتولى لجنة الاعتماد تحضير ملفات الاعتماد وتقوم بضمان تسيير طلبات الاعتماد وضمان متابعة التربصات ونشر جدول المهنيين المعتمدين.

ت. **لجنة التكوين:** تتولى هذه اللجنة إعداد طرق العمل فيما يخص التكوين، كما تقوم بمتابعة دائمة للتربصات وتوجه المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة، كما تسلم شهادات نهاية التربص.

ث. **لجنة الانضباط والتحكيم:** تتولى هذه اللجنة إعداد طرق العمل الخاصة بالانضباط والتحكيم، كما تضمن مهام الوقاية المصالحة بين المهنيين.

ج. **لجنة مراقبة النوعية:** تتولى هذه اللجنة إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات، كما تضمن نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة، كما تضمن متابعة احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات.

يكون عدد اعضاء المجلس الوطني للمحاسبة 25 يعين هؤلاء الأعضاء بقرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة ستة سنوات بناءا على اقتراح من الوزراء ومسؤولي الهيئات، وتجدد تشكيلة المجلس بالثلث كل سنتين، وفي حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء يتم إستخلافه .

2) **مهام المجلس الوطني للمحاسبة:** (المرسوم 11-24، 2011، الصفحات 5,6)

- يجمع عمل المعلومات والوثائق الخاصة بالمحاسبة والتدقيق.
- إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول.
- استقبال كل الشكاوي التأديبية في حق المهن والفصل فيها.
- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية.
- تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياتها.

- متابعة وضمان تحسين العناية المهنية.
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين.
- تتخذ الآراء بالأغلبية للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا

الفرع الثاني: المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين

طبقا لأحكام المادة 14 من القانون 01/10 المؤرخ في 2010/07/29 يهدف المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 2011/01/27 إلى تحديد تشكيلة وصلاحيات المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين.

1) تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين: (المرسوم 11-25، 2011، الصفحات 8,9)

يتشكل المجلس من 9 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة، من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبيين، يتم انتخاب الأعضاء 9 عن طريق الاقتراع السري حيث يتم اختيار الأعلى نسبة في التصويت ويتم تعيينهم بالترتيب (رئيسا ،أمين عام ،أمين على الخزينة)، أما الأعضاء 6 الباقون يوزعون حسب نسب التصويت المتبقية بالترتيب وفي حالة التساوي يكون الفوز للأقدم في المهنة، يعين 3 اعضاء بقرار من الوزير المكلف بالمالية للمجلس الوطني للمحاسبة بناءا على اقتراح رئيس المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين .

2) مهام المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين :

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- ضمان تعميم نتائج الأشكال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها.
- تمثيل المصف الوطني للخبراء المحاسبيين لدى المنظمات الدولية المماثلة.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- الرئيس يمثل المجلس في جميع أعمال الحياة أمام العدالة.
- الأمين العام يحرر محظر اجتماع المجلس الذي يوقعه رئيس الجلسة وممثل الوزير المكلف بالمالية.
- أمين الخزينة يعد تقرير مالي ويعرض حسابات المصف الوطني للخبراء المحاسبيين في نهاية كل فترة على المجلس الذي يقوم بإقرارها وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بالميزانية .

الفرع الثالث: المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 01/10 المؤرخ في 2010/07/29 يهدف المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 2011/01/27 إلى تحديد تشكيلة وصلاحية المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

1) **تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:** يتشكل المجلس من 9 أعضاء منتخبين من الجمعية العامة عن طريق الاقتراع السري، الأعضاء 9 المنتخبين هم المتحصلين على أعلى نسبة أصوات والمعلن عنهم على التوالي (رئيس ،أمين عام ،أمين خزينة)، ويوزع الأعضاء 6 الباقون حسب العد التنازلي للأصوات وفي حالة التساوي يكون الفائز هو الأقدم في المهنة، ينتخب الأعضاء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد ولا يمكن للمنتخب أن يترشح مرة أخرى بعد انقضاء عهدته الثانية إلا بعد 3 سنوات، ويعين 3 أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناءا على اقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات. (المرسوم 11-26، 2011، الصفحات 11,10)

2) **مهام المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:** (المرسوم 11-26، 2011، صفحة 11)

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها.
- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- الرئيس يرسل لممثل الوزير المكلف بالمالية مشروع جدول الأعمال وكذا كل الوثائق المتعلقة به 15 يوم قبل تاريخ انعقاد اجتماع المجلس.
- الأمين العام يسجل القرارات الموصي بها في المحضر والمتضمنة أسماء الأعضاء الحاضرين او ممثليهم في الاجتماع في سجل مداولات مرقم مؤشر من طرف المجلس الوطني للمحاسبة.
- يوقع أمين الخزينة على عمليات الدفع وفي حالة غيابه يوقعها الرئيس والأمين العام.
- يضمن أمين الخزينة تحصيل الاشتراكات وكل مبلغ مستحق للمجلس ويحرر وصل بذلك.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الخارجي

إن معايير التدقيق هي عبارة عن إرشادات تساعد المدقق على القيام بمهامه بكل سلاسة عند التدقيق في القوائم المالية ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على المعايير الدولية بصفة عامة والمعايير الجزائرية بصفة خاصة وسنتطرق للاختلاف الموجود بينهم

الفرع الأول: معايير التدقيق الدولية

هناك المعايير المتعارف عليها ومعايير التدقيق الدولية المحدثة.

1- المعايير المتعارف عليها: المعايير التي سنتطرق لها هي المعايير الموضوعة من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين علما أن أغلب الدول تقوم بتطبيق معايير التدقيق الدولية ويمكن تصنيف هذه المعايير إلى 3 مجموعات متفق عليها.

- **المجموعة الأولى:** المعايير العامة هي معايير تخص شخص المدقق ومتعلقة بتأهيل المدقق ونوعية عمله. (طواهر و مسعود، 2006، صفحة 37)

- يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات التدقيق.
- يجب على المدقق أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل.
- يجب على المدقق أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

تتشكل هذه المجموعة من 3 معايير نذكرها كالتالي:

أ. **معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية:** يجب أن يكون المدقق مؤهلا تأهيلا علميا أي يجب أن يكون متحصل على شهادة تؤهله قانونيا لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية التدقيق وعلى أسس علمية سليمة وأن يكون له تأهيل عملي وكفاءة مهنية أي وجود خبرة فعالة في مهنة التدقيق. (بوحفص، 2018، صفحة 21)

ب. **معيار الاستقلالية:** القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية وأن يتصف المدقق بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه وأن يتميز بالعدالة لجميع الأطراف التي تعتمد على نتائج عمله، إذ أن الاستقلال يعد السبب الرئيس في وجود الحاجة لخدمات التدقيق حيث أن مهنة التدقيق تفقد قيمتها إذا فقد المدقق استقلاليته. (بن زعمة و تقرارت، 2018، صفحة 87)

ت. **معيار بذل العناية المهنية المعقولة:** يشترط في هذا المعيار على المدقق بأن يبذل العناية والمهارة المهنية المعقولة عند أداء عمله فإذا كان المدقق لا يتمتع بالمهارات اللازمة، ولا يمارس عمله بدرجة العناية المعقولة فإنه قد خالف آداب المهنة وأخلاقياتها كما يعتبر مخلا بواجباته القانونية. (سعيد، 2016، صفحة 21)

- **المجموعة الثانية:** معايير العمل الميداني هي المتعلقة بإرشادات تحكم عمل المدقق وتنحصر هذه المعايير في 3 معايير هي:

أ. **معيار التخطيط الملائم لعملية التدقيق:** يجب على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق التي يتم ترجمتها في برنامج تدقيق يمكن تنفيذه عمليا ويجب أن يوضح هذا البرنامج ما يلي: (الشحنة، 2015، الصفحات 126,125)

- توزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الاختبارات المطلوبة.
- الإشراف المناسب على المساعدين والمشرفين على عملية التدقيق.
- تخصيص العمالة المباعدين ومشرفين بمكاتب التدقيق على أعمال التدقيق المختلفة.

ب. معيار الفهم الكافي للرقابة الداخلية: المغزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها وبالمقابل ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد.

ت. معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات: إن عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق تتعلق بالحصول على أدلة الإثبات ثم بعد ذلك يقوم بفحصها والتأكد من مصداقيتها ومطابقتها للعمليات المالية وفي الأخير ليحكم على صلاحياتها ومدى كفايتها ليدعم بها تقريره الذي يعبر عن مصداقية وصحة مخرجات البرنامج المحاسبي لدى المؤسسة أي أن أدلة الإثبات هي جميع الوثائق والقرائن التي تثبت وقوع الأحداث الاقتصادية في المؤسسة. (بن زعمة و تقرارت، 2018، صفحة 88)

- **المجموعة الثالثة:** معايير إعداد التقرير (الصباغ، 2008، صفحة 57)
  - يجب أن يوضح ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
  - يجب أن يوضح المدقق ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الجارية على نفس الأسس الثابتة التي طبقت بها في الفترة السابقة.
  - تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تحتويه هذه القوائم من المعلومات ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك .
  - يجب أن يتضمن التقرير إبداء الرأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة وفي حالة عدم تمكن المدقق من إبداء مثل هذا الرأي يجب أن يذكر أسباب ذلك، وفي جميع الأحوال يجب أن يذكر المدقق في تقريره مدى وطبيعة عمليات الفحص التي قام بها ودرجة المسؤولية التي يأخذها على عاتقه.

2- معايير التدقيق الدولية: (بوحفص، 2018، صفحة 24)

معايير التدقيق الدولية وجدت لتسهيل عملية فهم وتطبيق ما تصدره هيئة المعايير الدولية للتدقيق والتأكيدات IAASB التابع إلى اتحاد المحاسبيين الدولي IFAC. وقد تم ترتيب المعايير الدولية للتدقيق في مجموع

- ✓ المجموعة الأولى: 100 – 199 (الأمور التمهيدية)
- ✓ المجموعة الثانية: 200 – 299 (المسؤوليات والمبادئ العامة)
- ✓ المجموعة الثالثة: 300 – 399 (تخطيط عملية التدقيق)
- ✓ المجموعة الرابعة: 500 – 599 (أدلة الإثبات التدقيق)
- ✓ المجموعة الخامسة: 700 -799 (استنتاجات وتقرير المدقق)

- ✓ المجموعة السادسة: 900 –999 (الخدمات ذات علاقة)
- ✓ المجموعة السابعة: 1000 –1100 (إيضاحات تطبيقات التدقيق الدولي).

ومن أجل التعرف على معايير التدقيق الدولية بإمكان كل شخص يهمه الأمر الاطلاع عليها وعلى أخر إصداراتها والتغييرات التي طرأت على بعض المعايير بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني http://www.ifac.org

الفرع الثاني: معايير التدقيق الجزائرية

قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من المعايير من خلال 3 مقررات كالاتي:

- المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (210-505 – 560 – 580)
- المقرر رقم 150المؤرخ في 2016/10/11 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (300 – 500 – 510 –700)
- المقرر رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (520 – 570 –610 – 620) 1

1– الإصدار الأول: 2016/02/04 وفقا للمقرر 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 الصادر من المجلس الوطني للمحاسبة فإن المقرر وضع أربع معايير جزائرية للتدقيق حيز التنفيذ، تستهدف الكشوف المالية المرفقة لهذا المقرر جميع أشكال مهام التدقيق القانونية أو التعاقدية وفي هذا الإصدار يكون المدقق هو محافظ الحسابات. في المخطط التالي، سنعرض أهم المعايير التي جاءت في هذا الإصدار.

الشكل رقم 01: الإصدار الأول لمعايير التدقيق الجزائرية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاطلاع على الجريدة الرسمية لوزارة المالية المتضمنة معايير التدقيق الجزائرية

2– الإصدار الثاني: 2016/10/11 وفقا للمقرر 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة فإن هذا المقرر وضع حيز التنفيذ أربع معايير جزائرية للتدقيق وهذا جاء في المادة الأولى من المقرر، واستهدف هذا المقرر الكشوف المالية وجميع أشكال مهمة التدقيق قانونية كان أو تعاقدية وهذا حسب ما جاء في المادة الثانية. والمخطط التالي يوضح أهم المعايير التي جاءت في هذا الإصدار

الشكل رقم 02: الإصدار الثاني لمعايير التدقيق الجزائرية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاطلاع على الجريدة الرسمية لوزارة المالية المتضمنة معايير التدقيق الجزائرية

3– الإصدار الثالث: 2017/03/15 وفقا للمقرر 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة فإن هذا المقرر وضع أربع معايير تدقيق جزائرية حيز التنفيذ وهذا جاء في المادة الأولى وفي المادة الثانية استهدف الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية أو تعاقدية.

الشكل رقم 03: الإصدار الثالث 2017/03/15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاطلاع على الجريدة الرسمية لوزارة المالية المتضمنة معايير التدقيق الجزائرية

❖ **الاختلاف بين معايير الدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية:**

يكمن الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في النقاط التالية: (خلايفية و جاوحدو، 2019، صفحة 465)

- معايير التدقيق الدولية أكثر شمولا وتفصيلا من معايير التدقيق الجزائرية.

- معايير التدقيق الجزائرية لم تستعمل نفس ترتيب العناوين في فهرس المعيار كما ورد في معايير التدقيق الدولية.
- معايير التدقيق الدولية خصصت جزء تحت عنوان تعاريف تتناول فيه شروحات لبعض الكلمات المفتاحية باستثناء المعايير 300 ، 501 ، 570، أما في معايير التدقيق الجزائرية فلم تخصص فقرة معينة بالتعاريف كان تناولها بشكل ضمني.
- تناولت معايير التدقيق الدولية بعض النقاط لم ترد في معايير التدقيق الجزائرية ومثال على ذلك نأخذ المعيار 700 في فقرة تأسيس الرأي حول القوائم المالية المعيار الجزائري تناول فقط أنه يجب على المدقق تكوين رأي يبين إذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت في جميع جوانبها وفقا للمراجع المحاسبي المطبق إضافة إلى استنتاجه إذا كان حصل أو لم يحصل على الضمانات المعقولة بأن القوائم المالية في مجملها لا تحتوي على اختلالات معتبرة ، أما نفس المعيار الدولي فزيادة إلى ما تعرض له المعيار الجزائري فقد تناول توضيحات بشأن الضمانات المعقولة ، زيادة إلى تناول ما يجب على المدقق أن يقوم بتقييمه والنقاط التي يجب عليه الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار عند إجراء هذه التقييمات . يمكننا أن نقول أن الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية كان ظاهريا فقط أما في المضمون هناك توافق بينهما إما يتطرقون لنفس المعيار بنفس الطريقة أو بإضافة أحدهما لبعض العناصر.

المبحث الثالث: مسؤوليات ووثائق المدقق الخارجي

المطلب الأول: حقوق وواجبات المدقق الخارجي

لكي يؤدي المدقق عمله بكفاءة و فعالية ينبغي أن يكون على دراية كافية بكل ماله وما عليه من حقوق و واجبات حسب ما تقتضيه مبادئ المراجعة ولما جرى عليه العرف من ناحية أخرى.

الفرع الأول: حقوق المدقق

يمكن تحديد بعض الحقوق الرئيسية للمدقق فيما يلي (هيري، 2018، صفحة 21)

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معنية.
- حق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المؤسسة.
- حق طلب أي تقرير أو استفسار معين حول عملية معنية من أي مسؤول في المؤسسة في أي مستوى لتوضيح أمر ما لم يصل المدقق إلى تفسير مرضي له.
- للمدقق الحق في فحص وتدقيق الحسابات المختلفة السجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية و وفقا لما تقضي به القواعد والمبادئ المحلية المتعارف عليها من خلال المراجعة المحاسبية إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المجموعة المستندة من خلال المراجعة المستندية.
- المدقق له الحق في الجرد المختلف في الشركة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد.

- حق مراجعة وفحص باقي أصول المؤسسة وحق الاتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.
- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي تتحمل التأجيل أو التأخير أي في حالة الإستعجالات.
- حق حضور الجمعية العامة للمساهمين بصفة الشخصية.

الفرع الثاني: واجبات المدقق الخارجي

يجب على المدقق أن يلتزم بالواجبات التالية (بوقابة، 2011، صفحة 48)

- ضرورة التزام المدقق بمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذه لعملية التدقيق: تمثل معايير التدقيق الاطار العام لعملية التدقيق والتي يجب أن تطبق كاملة، وأي مخالفة لهذه المعايير قد تضع المدقق محل المساءلة القانونية من قبل الغير أو المساءلة المهنية من قبل أعضاء المهنة، وعلى المدقق أن يضمن أوراق عمله بالأدلة والبراهين الدالة على إتباعه وتمسكه لهذه المعايير.
- تدقيق أعمال المؤسسة وهنا يجب على المدقق القيام بما يلي:

1. مراقبة أعمال المؤسسة
2. تدقيق حسابات وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية؛
3. فحص الأنظمة المالية والإدارية للمؤسسة وأنظمة الرقابة المالية الداخلية لها، والتأكد من مدى ملاءمتها لحسن سير أعمال المؤسسة والمحافظة على أعمالها؛
4. التحقق من موجودات المؤسسة وملكيتها لها، والتأكد من قانونية وصحة الالتزامات المترتبة علي؛
5. الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن المؤسسة؛
6. تقديم تقرير خطي للهيئة العامة .

- ضرورة تقديم المدقق لتقريره مكتوب: يجب على المدقق أن يقدم تقريره مكتوبا، حيث يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة محل التدقيق، كما يجب أن يكون التقرير مشتملا على جميع مكونات
- ضرورة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة: يجب على المدقق أن يحضر الاجتماع السنوي للجمعية العامة وذلك للرد على استفسارات المساهمين حول ما ورد في تقريره في القوائم المالية وملا حقها
- ضرورة التزام المدقق بقواعد قانون المهنة: يجب على المدقق أن يلتزم بقواعد قانون مهنة التدقيق وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله كمدقق.

المطلب الثاني: مسؤوليات المدقق الخارجي

انعدام تقرير المراجع عن احتواء القوائم المالية على معلومات جوهرية خاطئة دليل على عدم قيام المراجع بواجباته المهنية و هذا من شأنه أن يعرضه الى ثلاثة أنواع من المسؤولية سنذكرها في هذا المطلب كالاتي: (زاوي، 2022، صفحة 61)

1. **المسؤولية المدنية:** و تنشأ عند وقوع المراجع في خطا أو إخلاله بالواجبات المحددة بالعقد، يؤدي إلى ضرر يصيب المدعي ويستطيع محافظ الحسابات رفع المسؤولية المدنية في كل الحالات إذا استطاع أن يثبت أنه مارس حذره المهني وقام بجميع الالتزامات المترتبة بموجب القانون.
2. **المسؤولية الجزائية:** تعتبر المسؤولية الجزائية عندما تكون الأخطاء والمخالفات التي يرتكبها مدقق الحسابات تضر المجتمع كمخالفة القوانين الضريبية أو مخالفة تعليمات التحويل الخارجي للعملاء مثل:

- إصدار أسهم أو شهاداتها أو القيام بتسليمها إلى أصحابها أو عرضها للتداول قبل المصادقة· على النظام الأساسي للمؤسسة والموافقة على تأسيسها أو السماح لها بزيادة رأس مالها، المصرح به قبل الاعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية.
- إصدار سندات القرض أو عرضها للتداول قبل أوانها بصورة مخالفة لإحكام هذا القانون.
- تنظيم ميزانية أي مؤسسة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع، أو تضمين· تقرير مجلس إدارتها أو تقرير محافظي حساباتها بيانات غير صحيحة، والإدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة، أو كتم معلومات أو إيضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة المؤسسة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العالقة.
- توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية.

3. **المسؤولية التأديبية:** إن الإخلال بالواجبات و الأمانة المهنية او بآداب و سلوك المهنة يندرج ضمن المسؤولية التأديبية مثل

- عمل موظف لدى الحكومة أو لدى أي من المؤسسات الرسمية العامة أو البلديات أو لدى أية جهة خاصة أخرى من غير ممارسي المهنة.
- احترف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخر.
- مزاولة مراجعة حسابات أي مؤسسة يكون شريكا فيها.
- القيام بالدعاية لنفسه بأي وسيلة من وسائل الاعلان بطريقة مخلة.
- مضاربة أو منافسة أي مراجع آخر للحصول على العمل بصورة تسيء إلى المهنة بالإضافة إلى 3 أنواع التي تطرقنا لها سابقا هناك نوع إضافي لابد من توفره.

4. **مسؤولية المدقق تجاه عملائه:** تنشأ المسؤولية التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوبا ومشتملا على حقوق و واجبات كل من الطرفين ولذلك يفضل أن يكون العقد كتابة، وإذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد. وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويا وغير مكتوب ولكن في هذه الحالة سوف يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين وسوف يعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات.

أركان المسؤولية التعاقدية:

- يكون هناك التزام من جانب المدقق سواء في العقد أو في القانون.

- أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الاصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.
- أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرارا بالعميل ويجعله يستحق تعويضا عن ذلك. ويتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام العقد أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية للعميل ويحدد له الحدود الذي سيعمل المدقق في إطارها (مسؤولية تعاقدية). (شفاعمري، 2014، صفحة 27)

المطلب الثالث أوراق وتقارير المدقق الخارجي

الفرع الأول: أوراق عمل المدقق

أولا: تعريف أوراق العمل

لقد عرفه المجمع الأمريكي للمحاسبيين القانونيين على أنه "عبارة عن سجل للإجراءات التي اتبعها المدقق والاختبارات التي قام بها، وللمعلومات التي تحصل عليها، وللنتائج التي توصل إليها خلال قيامه بعملية التدقيق، وهي بذلك تشمل برامج التدقيق، الكشوف التحليلية، المذكرات التفسيرية، رسائل المصادقات، الإقرارات والشهادات من الغير ومن مسؤولي المؤسسة، رسائل التكليف، صور بعض المستندات المهمة والخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق، الجداول المختلفة التي تحصل عليها المدقق أو قام بإعدادها، وغيرها من المعلومات التي يرى المدقق ضرورة وجودها بملفات التدقيق ضمن أوراق عمل المدقق. (بوقابة، 2011، صفحة 56)

ثانيا: أنواع أوراق العمل

من أشكال أوراق العمل التي يحددها المدققين بملفين الأول الملف الدائم، حيث يحتوي على معطيات تتميز بالديمومة النسبية عديمة التغير المستمر، أما الملف الثاني فيسمى الملف الجاري، ويحتوي على جميع أوراق العمل التي تخص فترة المراجعة حيث سنتطرق لكل واحد منهم في ما يلي: (بختي، 2020، صفحة 45)

1) **الملف الدائم**: وهو ذلك الملف الذي يحتوي على معلومات تخص وتفيد أكثر من سنة مالية علما أن أكثر هذه المعلومات تم الحصول عليها عند البدء في المراجعة ولأول مرة، أي عند القيام بالزيادة الأولى للمؤسسة وعند التعيين ومن هذه المعلومات:
   - نسخة من النظام الداخلي والقانون الأساسي.
   - نسخة من تسجيل المؤسسة لدى وزارة الصناعة والتجارة ونسخة من رسالة السماح للبدء في العمل.
   - نسخة من النظام المحاسبي والرموز المستعملة في حالة الحاسوب.
   - نظام الرقابة الداخلية وإجراءات.

- الهيكل التنظيمي وتفاصيل الهيكل التنظيمي لقسم المالية (المحاسبة).
- العقود طويلة الأجل.
- نظام التقاعد إن وجد.
- العقود مع نقابة العمل
- المرسلات مع ضريبة الدخل

2) **الملف الجاري**: سمي كذلك بالملف السنوي، حيث يقوم المدقق بوضع ملف خاص بكل دورة مالية طيلة وكالته التي قد مدت إلى عدة سنوات، وشمل هذا الملف ما يلي: (مالسومي، 2018، صفحة 88)

- أهداف عملية الرقابة.
- البرنامج الخاص بكل عضو من فريق المهمة.
- مستندات التحليل مثل أرصدة الحسابات للسنة الحالية.
- إضافة إلى تعديلات وتسويات المراجعة لهذه القوائم المالية السنوية.
- حسابات الرأي الفني حول القوائم المالية السنوية للدورة محل المراجعة.

و يساعد الملف الجاري على الاحتفاظ بأدلة الإثبات مكتوبة ومضمنة في مستندات يمكن الرجوع إليها عند نسخ من التقارير المرسلة للمخول لهم قانونا، وبالإضافة الى ماتم ذكره في الملف الدائم فإن باستطاعة المدقق إضافة مصادقات وجداول وبيانات وبرامج وموازنات أخرى للملف الجاري ويمكن الرجوع لها عند الضرورة.

ثالثا: الاعتبارات اللازمة لإعداد أوراق العمل (لقريشي، 2011، الصفحات 154، 155)

يعد من أكثر الأمور في مجال التدقيق أن يتم إعداد الجداول والكشوفات التي توثق أدلة التدقيق التي جمعها، وكذلك توثيق كل من النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها

- يجب تعريف كل ورقة عمل على نحو ملائم من خلال المعلومات المتعلقة باسم الجهة الخاضعة للتدقيق في الفترة التي سيتم فيها التدقيق وصف المحتويات (توقيع معد الورقة، تاريخ إعداد الورقة، رقم الفهرس).
- يجب فهرسة أوراق العمل وتوفير إمكانية الرجوع إليها للمساعدة في التنظيم وإعداد الملفات.
- يجب أن توضح أوراق العمل الكاملة على نحو قاطع عمل التدقيق الذي تم تنفيذه.
- يجب أن يذكر وبوضوح النتائج التي تم التوصل إليها والخاصة بجزء التدقيق الذي تم تنفيذه.
- يجب أن تتضمن كل ورقة عمل معلومات كافية لتحقيق الأهداف التي تم تصميمها.

الفرع الثاني: تقارير المدقق الخارجي

أولا: تعريف التقرير

سبق وأن ذكرنا إن الهدف الأساسي من وراء عملية التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية المعدة من قبل الشركة، وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية، وهدا الرأي يكون في تقرير مكتوب يعده المراجع بعد انتهاء عملية التدقيق حتى يزيد من ثقة مستخدم هذه التقارير لاتخاد قراره الرشيد والسليم. (إشيتوي، 2018، صفحة 8)

ثانيا: محتوى تقرير المدقق (إشيتوي ا.، 2018، الصفحات 9,8)

1- عنوان التقرير: يجب أن يكون هناك عنوانا للتقرير يفيد بأنه يمثل تقرير مراجع حسابات، كان يتوسط التقرير من أعلاه عبارة تقرير مراجع خارجي.

2- وجيه التقرير: يجب أن يوجه التقرير إلى مالك المشروع كما يلي:

أ) في الشركات المساهمة: الى مساهم شركة .....أو إلى الجمعية العمومية لشركة .

ب) في الشركات: إلى الشركة ..... أو الشركاء بشركة .....

ج) في الشركات الفردية: إلى شركة.....أو إلى صاحب الشركة أو المحل

3- الفقرة التمهيدية " الافتتاحية": يشير المعيار الدولي رقم "49 "إلي ضرورة ذكر المراجع في تقريره القوائم المالية التي تمت مراجعتها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هده القوائم، فضلا عن ذلك يجب أن يبين التقرير بأن إعداد القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة وأن مسؤولية المراجع هو أبداء الرأي حيالها.

4- فقرة النطاق: يجب أن يشير التقرير إلى نطاق عملية المراجعة، وذلك بأن عملية المراجعة قد تمت وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، كما يجب أن تتضمن فقرة النطاق بيانا يوضح أن عملية المراجعة قد خطط لها وذلك للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، كما يجب أن يذكر المراجع في فقرة النطاق أن أعمال المراجعة تشتمل على ما يلي:

- الفحص الاختباري للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والقيم و الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية وملحقاتها.
- تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية (تبويب البنود).
- يجب أن يتضمن التقرير في نهاية فترة النطاق عبارة تفيد أن عملية المراجعة تقدم أساسا معقول في ابداء الرأي حول القوائم المالية.

5- فقرة أبداء الرأي: يجب إن يبين المراجع بوضوح رأيه في عدالة القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية والمتعارف عليها.

6- تاريخ التقرير: يؤرخ التقرير(انتهاء العمل الميداني) أو أن يؤرخ بتاريخ تسليم التقرير للشركة موضوع التدقيق غير أنه لا يمكن أن يكون التاريخ هو نفس تاريخ انتهاء السنة المالية التي روجعت قوائمها المالية .وذلك بسبب الوقت الذي تحتاجه الشركة بعد نهاية السنة المالية لعمل التسويات وأعمال الجرد لإعداد القوائم المالية

7- عنوان المراجع: يجب أن يشار على الورقة التي كتب عليها التقرير اسم المدينة أو الموقع الذي يمثل مكان تواجد مكتب المراجع الذي يتحمل المسؤولية عن عملية المراجعة وعادة ما يكون مكتوبا على الورقة التي يستخدمها المراجع لتقريره بالإضافة إلى أرقام الهواتف والبريد الإلكتروني

8- توقيع المراجع: يجب أن يوقع المراجع، باسم مكتب المراجعة أو باسم الشخصي للمراجع أو كليهما، على أن يقرن التوقيع بذكر عبارة " محاسب قانوني" أو" مراجع خارجي" وبذلك يكون النموذج الكامل لصياغة تقرير المراجع

ثالثا : أنواع تقارير المراجع (الكاديكي، 2015، صفحة 28)

1) **التقرير غير المتحفظ النظيف:** وهو ذلك التقرير الذي يتضمن رأي نظيف أو غير متحفظ، ويعتبر من أفضل أنواع التقارير من وجهة نظر العميل (الشركة قيد المراجعة) حيث يبدي فيه المراجع رأيا خاليا من التحفظات عن القوائم المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة. وعادة ما يقوم المراجع بإصدار التقرير النظيف عن القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها إذا ما توافرت الشروط التالية جميعها

- ✓ إن عملية المراجعة قد نفذت بحيث يمكن للمراجع أن يكون مطمئنا بأن جميع معايير تنفيذ العمل الميداني قد تم الالتزام بها.
- ✓ أن معايير المراجعة المتعارف عليها قد اتبعت في كل مراحل عملية المراجعة.
- ✓ أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تتماثل مع تلك المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة.
- ✓ إن هناك إفصاح تام لكافة المعلومات والبيانات الهامة وذلك في شكل ملاحظات أو إيضاحات.
- ✓ أنه قد تم الالتزام في إعداد القوائم المالية بالمتطلبات والشروط القانونية التي تخضع لها، إلا أن هناك بعض الحالات التي تستدعي التعديل في التقرير النظيف بإضافة فقرة تفسيرية لفقرة إبداء الرأي
- ✓ إن القوائم المالية تضمنت انحرافا عن مبدأ محاسبي معلن عن إتباعه حتى لا تصبح القوائم المالية مضللة.

2) **التقرير المتحفظ:** في بعض الحالات ونتيجة لظروف معينة قد يجد المراجع نفسه بأنه لا يستطيع إصدار تقرير نظيف بدون تحفظ، والرأي الذي يتوصل إليه المراجع لا يتم عادة بمعزل عن إدارة الشركة حيث يتناقش ويتحاور مع إدارة الشركة في كافة الأمور التي تستدعي امتناعه عن إصدار تقرير نظيف و إذا اقتنع المراجع بأن القوائم المالية قيد المراجعة أو طبيعة عملية المراجعة ذاتها لا تمكنه من إصدار تقرير نظيف فإن عليه في هذا الحال أن يتخذ الإجراء المناسب ونذكر بعض الحالات كمثال

- عدم إتباع الشركة للمبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموما، وإصرارها على موقفها فيما يتعلق بهذا الأمر.

- يجد المراجع أن هناك تأثيرا جوهريا على القوائم المالية نتيجة عدم إتباع الشركة للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- عدم تطبيق إدارة الشركة للطرق المحاسبية بطريقة متجانسة من فترة إلى أخرى وإصرارها على هذا التغيير دون موافقة المراجع وعدم وجود مبرر منطقي ومقبول يسمح بهذا.

3) **الامتناع عن إبدا الرأي عدم المصادقة:** يكون ذلك في حالة اكتشاف أخطاء ونقائص خطيرة مما يفقد الحسابات شرعيتها وصدقها و لابد للمدقق إدراج الأدلة الكافية والملائمة التي تدعم رأيه أو في حالة عدم تمكن المدقق من المصادقة على الحسابات والقوائم المالية لظروف معينة كالضغوطات التي تمارس عليه من طرف الإدارة أو عدم تعاونها معه أو عدم الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تدعم رأيه الفني (خنيش ا.، 2015، صفحة 145)

4) **تقرير سالب:** يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة أو براهين مع ذكرها. (ربيعة و زاعدر، 269، صفحة 269)

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قد تعرفنا على التدقيق الخارجي الذي يعتبر عملية فحص وتحليل للبيانات المالية التي تقوم بإعدادها المؤسسة موضوع التدقيق حيث أنه يقوم بهذه العملية فرد مستقل الذي يهدف إلي التحقق من صحة البيانات المالية و اكتشاف الأخطاء الموجودة فيها كما أن لهذا الفرد حقوق وعليه واجبات و التزامات يحترمها ويتقيد بها وتعرفنا أيضا على الوسائل التي تساعد المدقق في عملية التدقيق كأوراق العمل وبعد الانتهاء من عملية التدقيق يقوم المدقق بكتابة تقريره ويقدمه إلى السلطات العليا وهناك أنواع لتقاريره (تقرير بتحفظ، تقرير غير متحفظ ،تقرير عدم إبداء الرأي ،تقرير سلبي).

الفصل الثاني

دور التدقيق في تحقيق فعالية الأداء المالي

في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

يلعب الأداء دورا هاما وكبير في تسيير المؤسسات، مما أدى إلى الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين و المفكرين و الممارسين في مجال المراقبة و التسيير، و هذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمها، فالأداء يمثل سمة من سمات الاقتصاد الحالي.

ولقد لجأت المؤسسة الاقتصادية إلى استخدام الأداء المالي لكونه عملية من عمليات المراقبة والتدقيق لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و ترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي، ولقد أصبح الأداء المالي عنصر فعال لنمو المؤسسة وتطورها، وفي ظل الظروف الراهنة فإن الحاجة إلى تطوير وتحسين الأداء المالي صار ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم.

ومن أجل الوقوف على أهمية ومكانة الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة سنتطرق إليه بالتفصيل في المباحث التالية

المبحث الأول: ماهية الأداء بالمؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق في تحسين الأداء المالي.

المبحث الاول : ماهية الاداء بالمؤسسة

يتصف مفهوم الأداء بكونه واسعا ومتطورا، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية وهذا يعود لتغير وتطور حالة وظروف المؤسسات بسبب التقلب في البيئة الداخلية والخارجية، ونجد أن هذه الديناميكية قد ساهمت في عدم التوصل إلى تعريف موحد فيما يخص مفهوم الاداء عند الدارسين لمجال التسيير وأصحاب الاختصاص من كتاب وباحثين رغم تعدد مجالات البحث في هذا الصدد ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الاداء وقياسه.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الأداء وأنواعه ومجالاته.

المطلب الاول : تعريف الأداء

لم يتوصل الباحثين إلى اتفاق بشأن تعريف مصطلح الأداء، لكن يجب علينا الإشارة إلى أن مصطلح الأداء لغويا مشتق من الكلمة الإنجليزية (perform to) وهي من الأساس مستمدة من الكلمة اللاتينية (performer)التي تعني: " تنفيذ مهمة أو تأدية عمل ".

أما اصطلاحا يمكننا تقديم مجموعة من التعاريف بما يفي بالغرض من الدراسة

1. **تعريف الأداء حسب A – kherakhe**: من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على " تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".
2. **تعريف الأداء حسب Larousse**: يعرف الأداء بأنه " نتيجة كمية محصلة من طرف فرد أو مجموعة بعد بذل جهد معين، و يتم الحكم عليه كالأمثل، الكفء ، الجيد .....الخ ".
3. **تعريف الأداء حسبH – Boislandelle**: "يبقى مفهوم الأداء قضية إدراك تبعا لاستعماله، أي أنه ينتقل بين عدة معاني حسب المستعملين".
4. **تعريف الأداء حسب J–Judith** :يعرف الأداء على أنه "مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المادية وغير المادية المنشأة من الأطراف المكونة للمؤسسة والمتضمنة على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم لزبائنها، لعمالها، لمنتجاتها ولمهامها". (الهادي، 2016، صفحة 46)
5. **تعريف الأداء حسبAngellier** "عرف بانه يتجسد في قدرة المؤسسة على تنفيذ استراتيجية تمكنها من مواجهة القوى التنافسية أي قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة وهذا ما يتطلب في آن واحد الكفاءة والفعالية ". (ديجي، 2013، صفحة 52)

الشكل التالي يوضح مفهوم الأداء:

الشكل رقم 04: مفهوم الأداء 1

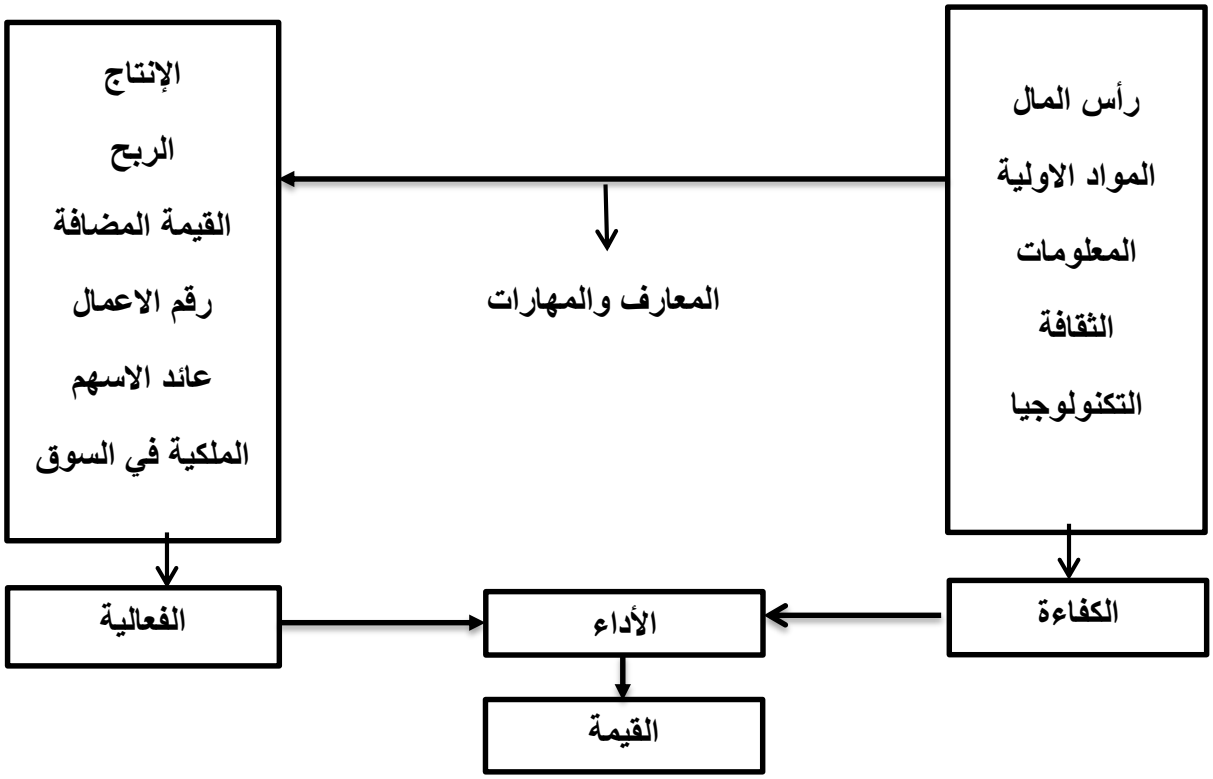

المصدر: وهيبة ديجي، دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.ص 52.

6. **تعريف الأداء حسب PH– Larino**: "الأداء هو القدرة على الإنتاج بفعالية (استهلاك القليل من المواد) للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي". (ديجي، 2013، صفحة 51)

7. **تعريف الأداء حسب P –Druker**: " هو قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال". (مجلة الباحث، 2010، صفحة 218)

ومما سبق نستخلص بأن للأداء مفهوم واسع ويحمل في مضامينه العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح أو الفشل، والكفاءة والفعالية والمخطط الفعلي، الكمي والنوعي وغيرها ولذلك فإن الأداء يمثل ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي كان يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة، أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها وفقا لمتطلبات نشاطها، وعلى ضوء الأهداف طويلة الأجل فإن الأداء قد حظي باهتمام استثنائي وذلك لكونه يعكس نجاح التوجه

الاستراتيجي للمؤسسة، واختبارا فعليا و واقعيا لمصداقية الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، كما أنه يوضح أبعاد وحالات التكيف الاستراتيجي للمؤسسة مع بيئتها، وقد اتفق معظم باحثي الاستراتيجية على أن هذه الأخيرة و التي تشمل ثلاث مراحل هي

(الصياغة ، التنفيذ والرقابة) تتم من خلال الأداء وبواسطته تعتمد المؤسسات أسلوبا محددا للتغذية العكسية، وذلك بإعادة النظر سواء بالاستراتيجيات أو الأهداف المحددة، أو في صيغ وأساليب التنفيذ والرقابة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: مفهوم الأداء 2

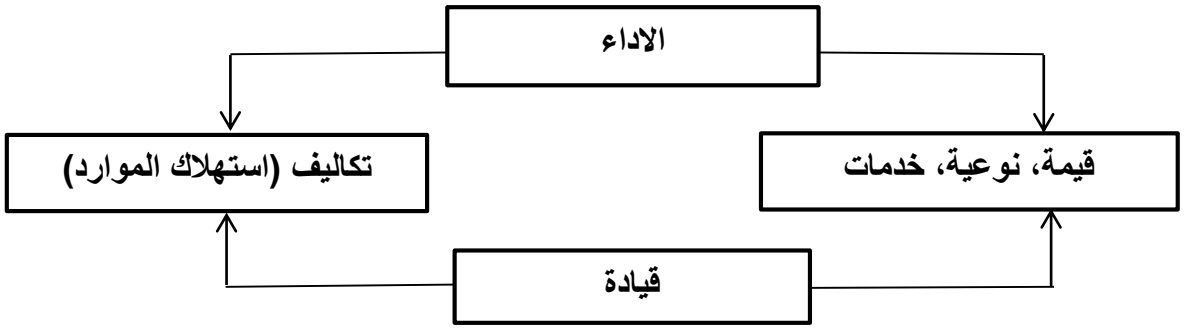

المصدر: مجلة الباحث، دورية علمية صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010، ص 226.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

يتخذ الأداء صورا عديدة لكن يمكن تصنيفها حسب أربعة معايير وهي الشمولية ،الطبيعة، المصدر والوظيفة وفي هذا المطلب سنتطرق لكل معيار على حدا كالتالي:

1) **معايير الشمولية**: وتنقسم إلى

- **الأداء الكلي**: وهو عبارة عن تفاعل مجموع الأداءات الجزئية أي أنه يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية في تحقيقها ، ومن أهم مؤشراته: الفعالية، الكفاءة، التقدم في العمل
- **الأداء الجزئي**: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الجزئية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة. (مزهودة، 2010، صفحة 87)

2) **معايير الطبيعة**: يمكن تقسيم أداء المؤسسات حسب هذا المعيار تبعا للأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي

تنقسم إلى:

- **الأداء الاجتماعي**: ويتمثل في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها تجاهه وأداء مستوياتها، ويرى البعض أن فعالية المؤسسة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمؤسسة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية.

- **الأداء الاقتصادي**: إن الدور التنموي للمؤسسات يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر المالية من أجل التنمية الشاملة.

- **الأداء السياسي**: تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معنيين إلى حكم مناصب سياسية لاستغلالهم لصالح المؤسسة والتي يضمن لها البقاء والنمو في نفس الوقت.

- **الأداء التكنولوجي**: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط التكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا. (رشيد، 2011، صفحة 20)

3) **معايير الوظيفة**: يقسم الأداء حسب هذا المعيار تبعا للتنظيم المعتمد في المؤسسة (الهيكل التنظيمي) الوظيفي، وهذا الأخير كما هو معلوم هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات المختلفة التي يجب أن تمارس في المؤسسة، حيث أكد أحد الباحثين أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض عليها دراسة الأداء على مستوى مختلف الوظائف، ومن ثم حصر الوظائف الرئيسية للمؤسسة في (التموين ،الإنتاج ، المالية ،الموارد البشرية ، التسويق ، البحث والتطوير)

وتبعا لهذا التقسيم تم تصنيف الأداء إلى ما يلي: (رشيد، 2011، الصفحات 17، 18)

- **أداء وظيفة التموين**: يتمثل الأداء حسب هذه الوظيفة في قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة وبأقل التكاليف، من خلال قيام المؤسسة بالتفاوض على آجال تسديد الموردين والاستغلال الكفء والجيد لأماكن التخزين

- **أداء وظيفة الإنتاج**: يقصد بأداء هذه الوظيفة، تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيرها من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع، أو لنفس المنطقة الجغرافية من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة وتفادي تأخر في الطلبيات من خلال الاستغلال الكفء لتجهيزات الإنتاج وصيانتها.

- **أداء الوظيفة المالية**: يتمثل أداء الوظيفة المالية في قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية سواء كانت من أنشطتها (الجارية، الرأسمالية أو الاستثنائية)، وتحقيق الفوائض المالية من خلال الابتعاد عن العسر المالي وظاهرة الإفلاس بواسطة توفير السيولة وتحقيق معدل المردودية الجيد بتكاليف منخفضة، والبحث عن المصادر المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها بأقل تكاليف والاستخدام الكفء لهذه الموارد المتاحة.

- **أداء وظيفة الموارد البشرية:** يتجلى أداء وظيفة الموارد البشرية في قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله تبعا لما يناسب قدراته وطبيعة عمله، فضمان استخدام موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد، وهو ما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه المورد البشري في المؤسسة، ومن ثم يجب على هذه الأخيرة أن تقوم بجلب واستخدام الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية وأن تقوم بتسييرهم تسييرا فعالا.

- **أداء وظيفة التسويق** : يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على الإستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة ، وتسليمها لهم في الأوقات المتفق عليها، وكذا السمعة الجيدة التي تكتسبها المؤسسة في السوق من خلال مردودية كل منتج وجودته والحرص على تطويره ودخول أسواق جديدة.

الشكل رقم 06: أداء المؤسسة حسب معايير الوظيفة

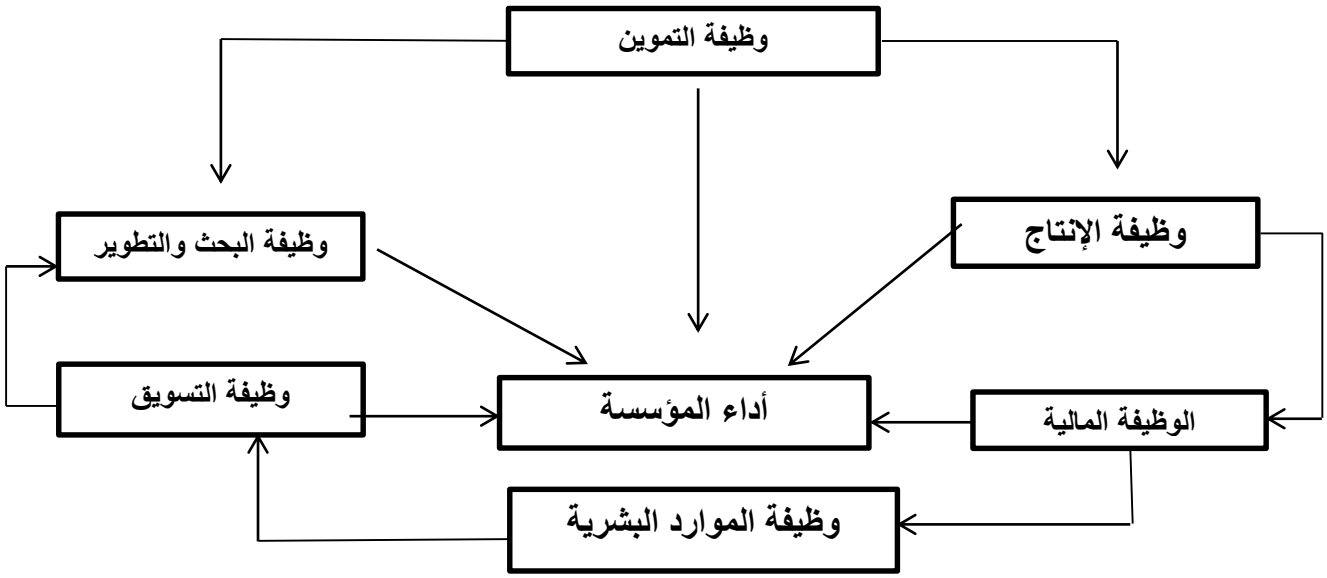

المصدر: من إعداد الطالبتين

4) **حسب معايير الجهة التي أنجزت الأداء:** يتم تقسيم الأداء حسب هذا المعيار تبعا لمصدر الأداء إلى أداء داخلي (ذاتي) و أداء خارجي وهي كلها تساهم في الأداء بدرجات متفاوتة وتقسم كما يلي: (نعيمة، 2008، صفحة 10)

- **الأداء الخارجي (الظاهري):** يتمثل الأداء الظاهري في الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة، حيث تستفيد المؤسسة من هذه الفرص وتتجنب المخاطر التي يمكن أن تعترضها من خلال التكيف مع هذه المتغيرات، ومن هذه الفرص (انفتاح المؤسسة على أسواق جديدة وواعدة ، براءات اختراع التي يتم استثمارها، مشاكل تعاني منها مؤسسات مماثلة أخرى، ظهور قوانين حكومية مدعمة لسياسة المؤسسة ...الخ)،كل هذه الفرص يجب على المؤسسة استغلالها بكفاءة عالية، لأن هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر عليها سلبا أو إيجاب.

- **الأداء الداخلي (الذاتي)**: يتمثل في الأداء الذي تقوم به المؤسسة من تلقاء نفسها دون أن يكون للعوامل الخارجية دور فيها، أي بفضل المجهودات التي يبذلها القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا مختلف الموارد المستغلة بكفاءة داخل المؤسسة، وهو ينتج من مجموع الأداءات التالية:

1. **الأداء البشري**: يقصد بالأداء البشري أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة وتحقيق أفضلية التنافسية من خلال استغلال معارفهم ومهامهم أحسن استغلال.

2. **الأداء المالي**: يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها التحليل وتعتبر (مؤشرات التوازن والنسب) من أهم مؤشرات الأداء المالي.

3. **الأداء التجاري**: يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية أو التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر (رقم الأعمال ،المردودية ، عدد الزبائن، معدل شراء المنتجات) من أبرز مؤشرات الأداء التجاري.

4. **الأداء التقني**: يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال تجهيزات الإنتاج [الاستثمارات] في العملية الإنتاجية مع ضمان صيانتها، وتعتبر (كمية الإنتاج، نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية) من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة.

5. **الأداء التمويني**: يقصد به أداء المؤسسة في وظائف(الشراء، النقل والتخزين) لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية كالمعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ويعتبر(معدل دوران المخزون ، زمن وصول الطلبية) من أبرز مؤشرات الأداء التمويني . (نعيمة، 2008، صفحة 10)

والشكل التالي يوضح الاداء الداخلي والخارجي في المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم 07: الاداء الداخلي والخارجي في المؤسسة

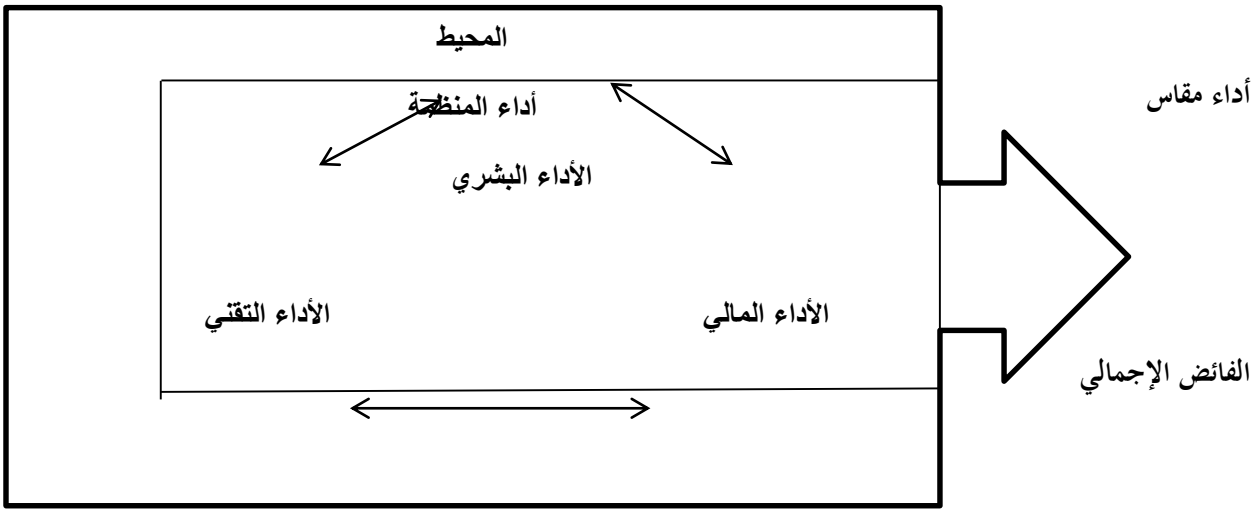

المصدر: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، 2002.

يتضح من الشكل أعلاه أن أداء المؤسسة ككل ما هو إلا إنتاج من تفاعل بين الموارد البشرية، العمليات التقنية والمالية يضاف اليها التفاعل الموجود بين المنظمة وبيئتها الخارجية وكلما كان التعامل بين البيئة الخارجية والمؤسسة ذو جودة عالية، من خلال التعامل الجيد مع الفرص والتهديدات أدى إلى زيادة كلية في أداء المؤسسة سواء كان هذا الأداء داخلي أو خارجي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء

يتأثر أداء الفرد بجملة متعددة من العوامل المختلفة والمتشابكة التي يصعب تحديدها وتمييزها، إلى جانب تعدد و اختلاف العوامل المؤثرة على الأداء، فإنها تختلف باختلاف الزمان والمكان ومرحلة حياة الفرد وكذلك العوامل الفيزيائية، كما ان الاختلاف يلاحظ في شدة تأثيرها فبعض هذه العوامل تؤدي إلى رفع الأداء والبعض الآخر يؤدي إلى خفضه، كما أن للبعض منها تأثير مباشرا على الأداء وأخرى لها تأثير غير مباشر عليه، حيث تصنف العوامل إلى نوعين هما: (شحدة، 2003، صفحة 296)

أ- العوامل الداخلية:

وهي العوامل التي تخضع لسيطرة الإدارة والمؤسسة وهي متعددة ومتنوعة ويعد المناخ التنظيمي بأبعاده الشاملة العامل الأساسي والمتغير المستقل الذي له تأثير على أداء الفرد والمؤسسة معا، وحسب الدراسات السابقة فإن العوامل التي تؤثر على أداء العاملين تتكون من:

1. **العنصر البشري**: ويعد أهم مورد في المؤسسة باعتباره العامل الديناميكي المؤثر في جميع العمليات الإدارية.

2. **الإدارة:** إن الإدارة هي المسؤولة عن الاستخدام الفعال لجميع الموارد التي تقع تحت سيطرة المؤسسة وأسلوب الإدارة هو عبارة عن موكب يتألف من عدة سلوكيات وإجراءات للقيام بإنجاز أهداف التنظيم، وهو يقاس بمدى تصور الأفراد العاملين للسلطات المختصة والضغوطات الممارسة عليهم من قبل الإدارة العليا.

3. **التنظيم:** وهو يشمل على تنظيم وتحديد المهام والمسؤوليات وتقسيم العمل وفقا للتخصصات والسيطرة والتنسيق.

4. **طبيعة العمل:** تشير إلى مدى اهمية الوظيفة، حيث كلما زادت درجة التوافق بين الفرد والعمل الذي يؤديه الفرد، زادت دافعيته وولائه وبالتالي أداؤه.

5. **بيئة العمل:** أو ما يعرف بمكونات البيئة الداخلية التي تحيط بالفرد أثناء أدائه لوظيفته من علاقات اجتماعية وتنظيمية من اتصالات ونظام للأجور والحوافز وغيرها من العوامل التي لها تأثير بالغ الأهمية على السلوك الأدائي للعنصر البشري إيجابا وسلبيا.

ب- العوامل الخارجية:

إن العوامل الخارجية هي تلك العوامل التي تقع خارج سيطرة المؤسسة وهناك العديد من العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء منها:

1. **البيئة الاجتماعية:** تتضمن تركيب المجتمع والطبقات وإمكانية الصعود الطبقي وتعريف الأدوار الاجتماعية وطبيعة التنظيم الاجتماعي وتطوير المؤسسات الاجتماعية.

2. **البيئة السياسية والقانونية:** تعني البيئة السياسية للمناخ السياسي العام في المجتمع ودرجة تركيز السلطة السياسية وطبيعة التنظيم السياسي، أما البيئة القانونية فتعني الجوانب الدستورية والقوانين والأنظمة والتي لها علاقة بإنشاء المؤسسة وفرض الضرائب والرقابة عليها.

3. **البيئة الاقتصادية:** وتشمل نوع التنظيم الاقتصادي والملكية الخاصة أو العامة، مركزية و لامركزية، التخطيط الاقتصادي، النظام البنكي، السياسة المالية، مستوى الاستثمار وخصائص الاستهلاك.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من مجموع الأداءات الهامة في المؤسسة الاقتصادية، لأن الأداء المالي يساهم في مختلف الأداءات المتنوعة في استمرارية المؤسسة ونجاحها، حيث تسعى المؤسسة لتقييمه من أجل الوقوف على وضعيتها المالية الحقيقية وذلك من خلال استخدام أدوات ومؤشرات لتقييمه لهذا سوف سنعرض في هذا المبحث مختلف المفاهيم المقدمة للأداء المالي، وكذا المؤشرات و المعايير المستخدمة لتقييمه في المؤسسة

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

مثل الاداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (شحدة، 2003، صفحة 296)

وكذلك نجد أن الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

تعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية. (جمعة، 2002، صفحة 37)

وأيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية:

- ✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- ✓ أثر السياسات المالية المعتمدة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.
- ✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية.

ونتيجة لذلك فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد

على الميزانيات، جدول حسابات النتائج ، الجداول الملحقة ... إلخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة .

وما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة، أنه لا يوجد إجماع بين الباحثين حول مفهوم الأداء المالي فكل طرف يعرفه بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثرائه، بينما إدارة المؤسسة تسعى نحو الاستمرارية والبقاء، واليد العاملة تسعى إلى رفع الأجور والحوافز المغرية، بالإضافة إلى عطل مدفوعة الأجر، بينما الدولة والممثلة في الجهاز الضريبي تسعى إلى إنهاء حصيلتها الضريبة. ويعود سبب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء عموما، والأداء المالي خصوصا لعدة أسباب من بينها:

- ✓ اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق للوظيفة المالية
- ✓ تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية المالية المعاصرة نتيجة لتطور المتغيرات الإقليمية والاتجاهات الاقتصادية الحديثة.
- ✓ تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية. (رشيد، 2011، صفحة 35)

المطلب الثاني: الأهداف المالية ومصادر معلومات المؤسسات الاقتصادية

لا يمكن الحديث عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دون الحديث عن الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وبصفة عامة يمكن حصر تلك الأهداف فيما يلي:

- ✓ إنشاء القيمة
- ✓ المردودية
- ✓ السيولة واليسر المالي
- ✓ التوازن المالي

ومن ثم سيتم التطرق إلى مختلف المصادر المستعملة في المؤسسة لجلب المعلومات التي تعتبر ضرورية للقيام بعملية التقييم المالي.

أولا: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

1- إنشاء القيمة: نعني بإنشاء القيمة، قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة للمساهمين من خلال تمكنها من تحقيق مردودية الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل، حيث يجب أن تكون هذه المردودية كافية ولا تقل عن المردودية التي يمكن للمساهمين الحصول عليها من خلال استثمار أموالهم في مشروعات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.

2- المردودية: تعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية، حيث أنها تمثل أحد العناصر المحددة لمستوى أدائها، حيث يرى Drucker-Peter بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب على المؤسسة أن تحدد فيها أهدافها وهي على التوالي كما يلي: (الإنتاجية، المردودية، الموارد المالية، الحصة السوقية، أداء المسيرين، المسؤولية الاجتماعية للأفراد، الموارد الفيزيائية).

فالمردودية كمفهوم تعرف على أنها:" ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مستوى مساهمة رأس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، أو قدرة الوسائل على تحقيق النتائج من استعمال رأس مال الاقتصادي والمالي معا، أي من خلال المردودية المالية والاقتصادية معا". (الهادي، 2016، صفحة 55،56)

3- السيولة واليسر المالي: تمثل السيولة مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حين استحقاقها، أي مدى كفاءتها في استخدام أصول الشركة، وتمثلت نسب السيولة بالدراسة من خلال نسبة التداول (الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة. (الخطيب، 2010، صفحة 36)

4- التوازن المالي: يقصد به تحقيق الفائض في الخزينة، حيث تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، إذ يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، مما يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء من السيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة، وهذا ما يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات، وبالتالي فإن التوازن المالي مهم جدا للمؤسسة فهو يساهم في توفير السيولة واليسر المالي. (الهادي، 2016، صفحة 55)

ثانيا: مصادر معلومات المؤسسة الاقتصادية

وتتمثل في مصادر خارجية ومصادر داخلية

1- المصادر الخارجية: تقوم المؤسسات الاقتصادية بنشر تقاريرها المالية عادة لإبراز ما قامت به الوحدة الاقتصادية من نشاط خلال مدة زمنية معينة خاصة المدرجة منها في البورصة، فهي تستعمل هذه المعلومات في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن أن يكون مصدر المعلومات خارجي والمتمثل في معلومات عامة، حيث تكون هذه الأخيرة متعلقة بالظرف الاقتصادي تبين فيه الوضعية العامة للاقتصاد، أو المعلومات القطاعية من خلال نشرها، لتستفيد منها مؤسسات أخرى في إجراء الدراسات المالية والاقتصادية من خلال تجميعها في حسابات مجمعة واستخلاص منها نسب ومعلومات قطاعية وهذا ما يتم إعداده غالبا في معظم الدول النامية.

2- **المصادر الداخلية:** أما المصدر الثاني للمعلومات فهي المصادر الداخلية، والتي تعتمد عليها كثيرا في إجراء عملية التقييم المالي للمؤسسات، وتتمثل عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة والممثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق وتقارير للنشر.

- ✓ تقوم الميزانية بتقديم معلومات متعلقة بمصادر الأموال و أوجه استخدامها، وذلك في زمن معين عادة ما يكون في نهاية السنة وتعرف على انها: " جدول مرتب ومقوم لعناصر الموجودات ومطالب المؤسسة في تاريخ معين." وتنقسم

إلى جانبين الأصول والخصوم، فالأصول تجمع بنود متعلقة بحقوق المؤسسة وما تمتلكه من أموال في شكل أصول ثابتة أو متداولة ونقدية جاهزة، بالإضافة إلى حسابات التسوية في حال ما إذا كانت نتيجة الدورة خسارة، وترتب هذه العناصر تبعا لمدة الاستعمال، أما الخصوم فهي تجمع البنود المتعلقة بالالتزامات التي هي على عاتق المؤسسة والتي تتمثل في الأموال الخاصة، يضاف إليها مختلف القروض المحصل عليها لتمويل العمليات الاستثمارية ومختلف المؤونات الموجهة للمخاطر والتكاليف وحسابات التسوية في حال كانت نتيجة الدورة ربح وترتب بنودها تبعا لتاريخ استحقاقها.

- ✓ أما جدول حسابات النتائج فيقوم بتقديم ملخص عن نشاط المؤسسة دوريا، في شكل تكاليف و إيرادات التي ساهمت في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة وكيفية تشكلها خلال دورة معينة، وقد حدد النظام المحاسبي المالي من خلال هذا الجدول مستويات عدة للنتائج، بغية الوصول إلى نتيجة الدورة والممثلة في مستوى الهامش الإجمالي مستوى القيمة المضافة، مستوى نتيجة الاستغلال (الاقتصادية)، مستوى نتيجة خارج الاستغلال، مستوى نتيجة الدورة، والتي تعبر عن النشاط الحقيقي للمؤسسة في تاريخ معين. (الهادي، 2016، صفحة 56)

- ✓ أما الملاحق فهي تجمع كل المعلومات الإضافية التي تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية، ويتكون الملحق عادة من وثائق أخرى (الحسابات السنوية، جداول التمويل، جدول تخصيص النتيجة، جرد القيم المتداولة، المبادئ المحاسبية،...الخ)

يضاف إلى كل ما سبق تقارير التسيير والتي تعتبر بدورها مكملا للوثائق المحاسبية الشاملة، فهي تبين وتعطي تفسيرات حول البيانات المعروضة، وتعرض كذلك آفاق تطور المؤسسة والمخاطر وبعض التوصيات، كما يعطي معلومات عن المساهمين ومحددات الرقابة، بالإضافة إلى معلومات متعلقة بتسيير الموارد البشرية وطريقة التسيير في المؤسسة. (الهادي، 2016، صفحة 57)

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي

أولا: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية standard ratios تستخدم في متابعة تغيير النسب المالية للمؤسسة، لأن الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين

وهنالك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية:

أ- **المعايير التاريخية للمؤسسة historial standards**: وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطة المستقبلية.

ب- **المعايير المطلقة absolute standards**: وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسب التداول مرتين والنسب السريعة مرة

ج- **المعايير القطاعية industry standards**: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط average لأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

د- **المعايير المستهدفة target or budgetary ratios**: وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقيا خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعادات بين الأداء الفعلي والمخطط، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. (التميمي، 2008، صفحة 83)

ثانيا : مؤشرات الاداء المالي

تعتبر دراسة مؤشرات الأداء المالي جانب بالغ الأهمية تمليه متطلبات التخطيط المالي السليم، باعتباره يمكن الإدارة من الحكم على الأداء السابق للمؤسسة و التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع خطط مالية كفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة المالية التي تهتم بتقييم كفاءة العمليات المالية عن طريق مجموعة من المعلومات المتوفرة في الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنة مالية محددة، ومقارنتها بنتائج التحليل لسنة مالية سابقة أو مقارنتها بنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع أو المؤشرات المعيارية.

وتعرف النسب المالية على انها: " علاقة بين رقمين ، وناتج هذه المقارنة يتم إستخدامه لتقييم موقف معين " .

وتعرف كذلك أنها: " تعبير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدة عن فترة معينة وتأخذ شكل كسر عادي أو عشري أو نسبة مئوية "، والنسب المالية أيضا عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، ولا تكون هذه النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة.

للتعرف على التطور في هذه النسب واتجاهات هذا التطور، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية المعيارية لتحديد درجة الانحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، أكثر مؤشرات الأداء المالي شيوعا. (الهادي، 2016، صفحة 58)

أولا: مؤشرات السيولة (سعادة، 2000، صفحة 65)

وهي مجموعة النسب المالية التي تتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، المالية الجارية عند استحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة وأصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية دون أن يؤدي تحويل تلك الأصول إلى خسائر تؤثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة، ويقصد كذلك قدرة الأصول المتداولة على التحول إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالالتزامات المتداولة (ديون قصيرة الأجل) في مواعيد استحقاقها ودون تأخير ، وتهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة المالية في الاجل القصير، وهي تختلف باختلاف الأطراف المستفيدة منها

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل ذلك على وجود هامش أمان للمؤسسة، يمكنها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل، ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع سيولة جيدة، فقد يكون ناتج عن تضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة، غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الكهرباء والهاتف فغالبا ما تكون نسبة التداول فيها أقل من الواحد وسببه يرجع إلى طبيعة النشاط بحد ذاته، بالإضافة لضخامة الأصول الثابتة، لكن ما يعوض هذا الانخفاض هو انتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات.وهذا ما أدى بالباحثين إلى اعتبار أن النسبة المثالية للسيولة العامة هي بين (1،2) وهي تحدد تبعا لنوع القطاع وطبيعة الموجودات المتداولة ومدى انتظام التدفقات.

1. **نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):** وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول.

2. **نسبة السيولة الحالية (السيولة الفورية):** وهي النسبة التي تهم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقتها بالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل.

ثانيا: مؤشرات المديونية

وهي النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، حيث تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ومن هذه النسب:

1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة.

2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تعتبر هذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات، فهي توضح لها مدى التوازن الموجود في الهيكل المالي بين مصادر التمويل الذاتي ومصادر التمويل الخارجية.

3- معدل تغطية الفوائد: هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة وتحمل أعباء الفائدة، وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.

ثالثا: مؤشرات النشاط

يطلق عليها أحيانا نسب إدارة الموجودات، و تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على الأصول المختلفة، وتأتي أهمية هذه النسبة من خلال سرعة تشغيل أصول المؤسسة (دورانها) حيث أنها تؤثر في الدورة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحويل النقد إلى الصناعة ثم إلى النقد مرة أخرى ،وهذا ما يؤثر على ربحية المؤسسة وسيولتها ومن أبرز نسب النشاط ما يلي: (سعادة، 2000، صفحة 65)

1- معدل دوران مجموع الأصول:

يقيس هذا المؤشر درجة استغلال أصول المشروع على اختلاف أنواعها (أصول ثابتة ومتداولة) في توليد الأرباح من المبيعات وتنقسم هذه النسبة إلى نوعين هما: معدل دوران مجموع الأصول الثابتة ومعدل دوران مجموع الأصول المتداولة.

2- معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل مدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة في إدارتها للمخزون من خلال ربط تكلفة التخزين مع تكلفة المبيعات خلال دورة مالية معينة أي عدد مرات التي يمكن أن يتحول فيها المخزون إلى مبيعات ودرجة سيولة المخزون.

3- معدل دوران المدينين (العملاء):

يعكس هذا المعدل عدد المرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية، كذلك يعبر هذا المعدل عن سرعة حركة الاستثمار في الحسابات المدينة، أي عدد مرات البيع بالائتمان ثم التحصيل حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الائتمان وتحصيله، أما فيما يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديونا بذمة الآخرين، حيث أن معدل دوران الحسابات المدينة وفترة تحصيلها يتعلقان بسياسة البيع بالأجل وهذه السياسة تختلف من مؤسسة لأخرى.

4- معدل دوران الدائنين (الموردين):

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد التزاماتها المتداولة.

رابعا:مؤشرات المردودية:

تعتبر هذه من النسب المحصلة النهائية لأداء المؤسسة،كون أن النسب السابقة تختص في تقييم جوانب معينة من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها بالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة وتنقسم هذه النسب إلى ما يلي: (الهادي، 2016، صفحة 63)

1- مردودية استثمارات المساهمين .

2- مردودية القيمة الصافية .

3- مردودية مجموع الأصول.

4- المردودية التجارية.

5- المردودية المالية.

6- نسبة المردودية.

7- نسبة مردودية الأموال الخاصة.

خامسا: مؤشرات التوازن

تتمثل مؤشرات التوازن في:

- رأس المال العام .
- احتياجات رأس المال العامل.
- الخزينة.

1- رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة أي مجموع الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة وبين الخصوم المتداولة الالتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة، ويتم حسابه كما يلي:

ويمكن تقسيمه إلى أربعة أنواع هي:

✓ رأس المال العامل الخاص.

- ✓ رأس المال العامل الأجنبي.
- ✓ رأس المال العامل الإجمالي.
- ✓ رأس المال العامل الصافي.

2- إحتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

3- الخزينة:

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.

الجدول رقم 02: مؤشرات الأداء المالي

مجال القياس	إسم المؤشر	قيمة المؤشر	كيفية القياس
السيولة	نسبة التداول	الاصول المتداولة/الخصوم المتداولة	كلما كانت هذه النسبة أكبر من للمؤسسة
	نسبة السيولة السريعة	الاصول المتداولة-المخزون/ ديون قصيرة الاجل	قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة نصف الديون القصيرة أو أقل، وإذا كانت منخفضة فتدل على صعوبة الدفع.
	نسبة السيولة الحالية	النقدية/ إجمالي الخصوم	إذا كانت أكبر من الواحد فهذا يدل على تراجع

			المتداولة	نشاط المؤسسة، نقص الاستثمارات، فائض النقدية.
المديونية		نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	(المطلوبات المتداولة+المطلوبات طويلة الاجل)×100 /الأصول	حيث كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض الخارجي بالمستقبل.
		نسبة الديون إلى حقوق الملكية	(الديون×100)/حقوق الملكية	يفضل ان تكون نسبة المديونية منخفضة لتخفيض المخاطر المالية الإضافية المتمثلة بتسديد أصل المبلغ وخدمة الديون (الفائدة)
		معدل تغطية الفوئد	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة	وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها
النشاط	معدل دوران مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول الثابتة	صافي المبيعات/ مجموع الأصول الثابتة	
		معدل دوران مجموع الأصول المتداولة	صافي المبيعات/ مجموع الأصول المتداولة	
	معدل دوران المخزون	معدل دوران	تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون	

		المخزون		
		متوسط رصيد المخزون	(رصيد أول مدة +رصيد آخر مدة)/2	
		معدل دوران المخزون باليوم	معدل دوران المخزون/ 360 يوم	
	معدل دوران المدينين(العملاء)		صافي المبيعات الآجلة / متوسط المدينين	
	معدل دوران الدائنين (الموردين)		صافي المشتريات الآجلة / متوسط الدائنين	
المردودية	مردودية إستثمارات المساهمين		الربح الصافي بعد الضريبة / إستثمارات المساهمين	
	مردودية القيمة الصافية		الأرباح بعد الضريبة / صافي المبيعات	
	مردودية مجموع الأصول		الربح الصافي بعد الضريبة / مجموع الأصول	
	نسبة المردودية التجارية		الربح الصافي / رقم الأعمال	
	نسبة المردودية المالية		الربح الصافي / إجمالي الأصول الصافية	
	نسبة المردودية		هامش التمويل الذاتي / رأس المال المستثمر الحالي	

	نسبة مردودية الاموال الخاصة		الربح الصافي / الاموال الخاصة	
التوازن	رأس المال العامل	الصافي	الاموال الدائمة-الأصول الثابتة	✓ عندما يكون رأس مال العامل الصافي أكبر من الصفر يعبر عن وجود توازن مالي.
		الخاص	الأموال الخاصة-الأصول الثابتة	✓ عندما يكون رأس مال العامل الصافي يساوي الصفر يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط.
		الأجنبي	رأس المال العامل الصافي-رأس المال العامل الخاص	✓ عندما يكون رأس مال العامل الصافي أقل من الصفر يعبر عن وجود عجز مالي وعدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها
		الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	
	إحتياجات رأس المال العامل		(قيم الإستغلال+قيم غ جاهزة)-(الديون قصيرة الأجل-سلفات)	
	الخزينة		رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل	✓ عندما تكون الخزينة صفرية فهي تدل على الحالة المثلى و تعبر عن وجود توازن مالي. ✓ عندما تكون الخزينة موجبة فهناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياج رأس المال العامل. ✓ عندما تكون الخزينة سالبة أي رأس المال العامل أقل من الاحتياج أي أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجاتها المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

بعد الدراسة النظرية لجانبي التدقيق الخارجي و الأداء المالي سنقوم في هذا المبحث بالتطرق للعلاقة الموجودة بين التدقيق الخارجي والأداء المالي نظريا وذلك من خلال البحث عن دور التدقيق الخارجي في كشف الانحرافات الحاصلة على مستوى إدارة المؤسسة لتعظيم الفائدة وتظليل مستعملي القوائم المالية ومن ذلك اتخاذ أهم القرارات التي من شأنها إصلاح هذا الوضع السلبي في المؤسسة وتغييره بوضع جديد وصحيح ذو شفافية ومصداقية.

المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في اكتشاف الفساد المالي والحد منه

يعتبر التدقيق الخارجي بمثابة جرس الإنذار المبكر للمؤسسات، كونه يهتم ببيان الانحرافات المالية أو الإدارية، وذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل إتقان وموضوعية، وتدقيق حسابات المؤسسة وتدقيق أنظمتها المالية والإدارية والتحقق من موجوداتها، فهذا سوف يؤدي لا محالة إلى كشف مواطن الضعف والخلل في إدارة المؤسسة في الوقت المناسب والقيام بوضع الطرق المثلى لمعالجته قبل انتشاره، وهذا يبين أن بتطبيق التدقيق الخارجي سوف يكون هناك مزيدا من الرقابة ومزيدا من الحد من الغش والتزوير. (الرفاعي، 2009، صفحة 15)

ونظرا لانتشار ظاهرة الفساد المالي من غش و احتيال التي تتعرض لها المؤسسات و دورها في انهيارها وحدوث خسائر كبيرة لديها و خروجها من السوق و ضياع أموال المساهمين، سوف نقوم بدراسة دور التدقيق الخارجي في ضبط وتحسين الأداء المالي، لهذا لا بد أن نعرج على دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي و التقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق و الرقابة دائما يمنع من تسول له نفسه بالقيام بالأعمال الغير مشروعة، حيث التدقيق في سجلات ووثائق المؤسسة يؤدي إلى الكشف عن التضليل المقصود لهاته السجلات والتلاعب فيها وكشف أي عملية تخصيص غير مناسبة للأصول و الموجودات، و ينشأ خطر الاحتيال من وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين تدفعه إلى ممارسة الاحتيال، وجود فرصة سانحة مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية، و كذا عدم نزاهة الشخص القائم بالتحايل و بالتالي يقع على عاتق مدقق الحسابات تتبع الحالات السابقة

بشكل دائم و عدم إغفال أي إشارة قد توحي بحدوث الغش و الاحتيال و رصدها و متابعتها و معاقبة مرتكبيها، و هذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق الخارجي لاسيما على التدقيق المحاسبي خاصة حيث أن الحذر والشك المنطقي أو ما يقصد به بالشك المهني أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق و التي تساعده وتدعمه في مهمته.

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات.

يتمثل النهج التقليدي للتدقيق في إعطاء الضمان والطمأنينة لمستخدمي البيانات والقوائم المالية، وهذا من خلال قيام المدقق الخارجي بالتأكد من مدى التزام إدارة المؤسسة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. فهذه الأخيرة تعتبر الوسيلة الرئيسية لإبلاغ المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية الأساسية لتقويم أداء مؤسسة معينة، واتخاذ القرارات المتعلقة بها. (الرفاعي، 2009، صفحة 63)

كذلك نجد أن التدقيق الخارجي يلعب أدوارا مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة وفعالية، وبالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق الخارجي له دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات صحيحة ومؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن تم وضع استراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم ذلك من قبل المدقق الخارجي ويقوم بإعطاء توصيات على كل نقص في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة، ومن خلال كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرار وتساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية.حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات والتصحيحات للانحرافات الموجودة والأخطاء واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل وبهذا تكون المؤسسة قد اعتمدت على هذه التقارير لا تخاذ قراراتها التي تكون لصالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة لتوصيات المدقق بعين الاعتبار واعتماد هذه الأخيرة في اتخاذ القرارات هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي وتعظيم مركزها في السوق.

المطلب الثالث: انعكاسات عملية التدقيق على الاداء المالي

يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر مما يساعد المؤسسة الاقتصادية على تلبية متطلباتها وتحسين أدائها المالي وبالتالي تحسن المركز المالي للمؤسسة، لذلك تعتبر عملية التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا تعتبر غاية بحد ذاتها، حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة ومن ضمن هذه الأطراف نجد:

1. **إدارة المؤسسة:** تعتبر المراجعة مهمة لإدارة المؤسسات، حيث أن اعتماد الإدارة عليها في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام.

2. **المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:** تعتبر المراجعة ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل مشروع ما، حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ القرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية التي تمت مراجعتها ، بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.

3. **الجهات الحكومية:** تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المراجعة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، إضافة إلى الاتحادات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المراجعة في حالة نشوب خلاف بين المؤسسة وأي طرف آخر.

لقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمراجعة والمحاسبة عام 2002 أهمية التدقيق والتي تكمن فيما يلي:

- ✓ يساعد مدققو الحسابات المستقلون على المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية.
- ✓ يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات باستقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.
- ✓ يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند تطبيق العادل للنظام الضريبي.
- ✓ يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.

وهناك سبب رئيسي آخر لحتمية المراجعة ويتمثل في التخفيض من حجم الخطر فكلما أصبح المجتمع أكثر تعقيدا كلما زاد احتمال إمداد المستخدمين أو متخذي القرارات بمعلومات لا يمكن الاعتماد عليها ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها:

- ✓ صعوبة التوصل إلى معلومات مباشرة.
- ✓ التحيز والدوافع الشخصية لمعدي المعلومات.
- ✓ الحجم الكبير للبيانات وتعقد عمليات الاستبدال . (زيادي، 2013)

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن مصطلح الأداء يعتبر من بين المصطلحات المتعددة المعاني، فهناك من الباحثين والمفكرين من يربطه بالكفاءة، وهناك من يربطه بالفعالية، وهناك من يربطه بالإنتاجية، إلا أنه وحسبما توصلنا إليه فإن الأداء يشمل الكفاءة والفعالية والإنتاجية معا. وتتعدد تصانيف الأداء وذلك لتعدد المعايير واختلاف وجهات النظر، فنجد الأداء الظاهري، الأداء الذاتي، الأداء الكلي والأداء الجزئي .... الخ، ومهما تعددت أنواع الأداء إلا أنها تتأثر بمجموعة من العوامل سواء أن كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها.

كذلك يمكن القول أن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو العمل من أجل تحقيق أحسن أداء مالي حيث يعتبر المحرك الرئيسي من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة النشاط، ويتوقف تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على التحكم الجيد في مختلف وظائفها عن طريق أساليب الرقابة المحكمة التي تشمل جميع نشاطات وعمليات المؤسسة، ألا وهو التدقيق الخارجي الذي يعمل في صالح المؤسسة بتقديم توصيات حول تقييم الوضع المالي والحد من الفساد المالي ويعمل التدقيق الخارجي وذلك بكشف النقائص والاخطاء ومحاولة تحليلها والبحث عن أسبابها حتى يتم تفاديها مستقبلا وهذا العمل يجب ان يتسم بالكفاءة والفعالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أقصى كفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية عن الأداء المالي من خلال مساهمتها في عملية التحسين التي تكون في صالح المؤسسة كون أن القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات على الأداء المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وعليه ومن أجل تحسين أداء المؤسسات المالي يستوجب توفر عملية التدقيق الخارجي تعمل في صالح المؤسسة.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي في الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة

تمهيد

تم التطرق في الدراسة النظرية إلى التدقيق الخارجي باعتباره أداة و وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لما يقدمه للمؤسسة من خدمات وتوصيات مؤثرة على القرارات المتخذة في المؤسسة محل التدقيق وكذلك إلى دوره في تحسين الأداء المالي، والمؤشرات الدالة عليه من نسب ومؤشرات مالية وبهدف إثراء ما جاء في القسم النظري تم تدعيم هذا البحث بدراسة تطبيقية وذلك من أجل معرفة مدى تطابق ما هو نظري وما هو موجود في الواقع، ومن أجل الوصول إلى الهدف قمنا بتسليط هذه الدراسة على إحدى المؤسسات العمومية التجارية، وذلك لمعرفة دور التدقيق الخارجي في تحسين الاداء وهي الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة AWGRFU.

ولدراسة ذلك بشكل من التفصيل سيتم دراسة هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: تقديم عام الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة AWGRFU .

المبحث الثاني: طريقة التدقيق الخارجي وواقع الأداء المالي في المؤسسة AWGRFU

المبحث الثالث: دور التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة

المبحث الأول: تقديم عام الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة .AWGRFU

تمثل الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تأسست حديثا كهيئة مختصة في تسيير مجموع العقارات المتواجدة ضمن الإطار الحضري والتي تتبع في ملكيتها للجماعات المحلية وبالخصوص البلدية:

وفي هذا المبحث سنتناول نشأة وتعريف الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة، هيكلها التنظيمي، اهدافها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة محل الدراسة

بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 03 – 408 المؤرخ في: 05 نوفمبر 2003 المعدل والمتمم لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 – 405 بتاريخ 22 ديسمبر 1990 المحدد لقواعد إنشاء وتوجيه وكالات محلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين لمعالجة واستدراك النقائص في ميدان العقار ووضع جميع الوسائل التقنية المتوفرة للتحكم في عمليات تسيير الحافظة العقارية.

وبناءا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 جويلية 2004 المتضمن إحداث الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة والذي يقر على انها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتكون من مديرية عامة يقع مقرها بعاصمة الولاية وفروع إقليمية على مستوى بلديات الولاية، يديرها مجلس الإدارة والتسيير برئاسة السيد والي الولاية، إما تسييرها فهي من مهام مدير الوكالة.

يقع مقر الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة بولاية بسكرة، ضمن المحيط العمراني للبلدية في الحي المسمى" الامل " 1000 مسكن سابقا أمام مسجد التوبة، بجوار كل من ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة ومقر مديرية الصحة لولاية بسكرة

المساحة:

- الأرضية: 2744,93 م^2 _ المبنى: 731,70 م^2

الحدود :

- شمالا: ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة.
- جنوبا : طريق + حي 104 سكن إجتماعي تساهمي .
- شرقا: مقر مديرية الصحة لولاية بسكرة.

- جنوبا : طريق + مسجد التوبة .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة AWGRFU

يتمثل في الهرم الإداري التنظيمي الذي يوضح المستويات والمناصب والعلاقات المختلفة بين المصالح والمكاتب المكونة للهيكل التنظيمي من:

1- **المدير العام:** يعين بمقتضى قرار وزاري وهو السلطة المشرفة على تسيير عمل الوكالة وهو الذي يقوم بالمتابعة اليومية لجميع المصالح داخل المديرية ومراقبة جميع الفروع التابعة (اولاد جلال، طولقة، سدي عقبة، لوطاية، زريبة الواد) والوقوف على تسيير هذه الفروع باتخاذ القرارات إزاء ذلك، وكذلك يقوم بزيارات لهاته الفروع بالإضافة إلى ذلك فهو مطالب برفع الحصيلة وعرضها على رئيس مجلس الإدارة والممثل في والي الولاية في اجتماعات مجلس الإدارة، ومن اهم مهامه:

- يضع الرؤية الاستشرافية والخطوط العريضة للوكالة ومشاريعها المستقبلية.
- العمل على تطبيق قرارات مجلس الإدارة.
- إعداد مشروع الميزانية.
- ينفذ الحالات التقديرية للإيرادات والنفقات للوكالة ويلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها.
- يبرم جميع العقود والاتفاقيات ويمثل الوكالة في التصرفات المدنية والقضائية.
- يمارس السلطة الإدارية السلمية على جميع الموظفين.

2- **الامانة العامة:** تقوم بمعالجة وتسجيل البريد الصادر والوارد مع استقبال جميع المكالمات الهاتفية، وتعتبر همزة وصل بين المديرية العامة ومختلف الفروع، كما أنها تتولى تنظيم مواعيد استقبال المدير العام والاجتماعات الخاصة بالمدير، بالإضافة إلى السهر على التنسيق بين المصالح والمديرية العامة.

3- **الفحص والمراقبة:** وهي من أهم وحدة داخل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة، حيث تمثل صورة المصالح التابعة لها، حيث يقوم المدقق الداخلي بالمديرية بمتابعة أعمال مصلحة المالية خاصة والمصالح الأخرى عامة، حيث يعطي الصورة الأوضح للوضع المالي بمختلف المصالح عن طريق تقرير يبدي فيه رايه الفني المحايد.

4- **مكتب الإعلام والاتصال، العلاقات العامة والإحصائيات:** يعتبر حلقة وصل بين مختلف مصالح الوكالة، وبينها والمحيط الخارجي لإبراز صورة إيجابية للوكالة ويتمثل دوره في:

- السهر على تخزين الحافظة العقارية بقوائم المستفيدين من سكنات المشاريع التابعة للوكالة وكذا تجزئات ضمن السندات العقارية التابعة للوكالة.
- التغطية الإعلامية للمشاريع وكذلك الأيام والأحداث الرسمية (يوم السكن العربي والمغاربي، التسليمات السكنية، الخرجات الميدانية .....)
- المرافقة التسويقية والإشهارية للمشاريع السكنية.
- تعميم ومسايرة استعمال وسيلة الإعلام الآلي من أجل تسيير معلوماتي.

5- **مصلحة المستخدمين والوسائل العامة:** تتكون المصلحة من مكتب المستخدمين ومكتب الوسائل العامة ومن بين أهم وظائفه:

- الإشراف على عمل الموارد البشرية ومتابعة الوضعية المهنية لهم.
- السهر على تطبيق النظام الداخلي والقوانين المعمول بها في إطار علاقات العمل.
- المحافظة على عتاد المؤسسة وكذا تزويدها بمختلف الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق فعالية في الأداء وجودة في العمل.
- تحسين ظروف عمل المستخدمين وترقيتهم لتحقيق الأداء الحسن للمستخدم.

6- **مصلحة المحاسبة والعمليات المالية:** من بين اهم المهام المسندة لها

- إعداد الموازنة السنوية وكذا الموازنة الجبائية للوكالة.
- إعداد المخطط المالي والمساهمة في إعداد الميزانية التقديرية والحسابات النهائية للوكالة.
- المراقبة المالية والمحاسبية لكافة العمليات التجارية التي تكون الوكالة طرفا فيها وأيضا متابعة العمليات التي بين مختلف المؤسسات والمتعاملين كالبنوك، مصالح الضرائب، أملاك الدولة وصندوق الضمان الاجتماعي وغيرها.

7- **مصلحة الترقية العقارية:** تعتبر العمود الفقري للوكالة باعتبارها مركز الإنتاج وتتكون مكتب الدراسات ومكتب العقود والاتفاقيات، مكتب المتابعة ومن بين أبرز وظائفها:

- تحضير الدراسات التقنية.
- تحضير ملفات رخصة البناء وتنفيذها.

- إعداد الصفقات والاتفاقيات مع مكاتب الدراسات ومقاولات الإنجاز.
- متابعة إنجاز المشاريع السكنية حتى تسليمها بالإضافة لعمليات التهيئة.
- تحضير الملفات التقنية للتجزئات والمتعلقة باكتسابها.

8- مصلحة التسيير العقاري والمنازعات: تعتبر من أكبر المصالح وتتكون من (مكتب العقود، مكتب السكن، مكتب ومكتب المنازعات) من أبرز مهامه:

- القيام بإجراءات اكتساب الأراضي وتسوية عملية نقل ملكيتها من وإلى الوكالة وتوفير الأراضي المخصصة للاستثمار ضمن مناطق النشاط والحظائر.
- متابعة كل عقود البيع بالتنسيق مع الموثقين ومصالح أملاك الدولة والمحافظة العقارية من تحرير ومسك العقود ومراقبة قبل الإمضاء.
- التحضير لشراء الأراضي من الجماعات المحلية أو القطاع الخاص.
- متابعة النزاعات (مدنية، جزائية أو تجارية .....) كما تقوم بالمرافعات على مستوى المحاكم والمجالس القضائية في كل القضايا التي تكون الوكالة طرفا فيها.

9- مصلحة التجارة والتسويق:

تتكون المصلحة من مكتب التجارة والتحصيل وتتمثل أهم مهامها فيما يلي:

- التحضير لعملية الاكتتاب والبيع لمختلف السكنات والمحلات والاراضي.
- التحضير لعمليات المزاد العلني لمختلف عمليات البيع.
- التوسط في حالات البيع والشراء.
- القيام بعملية التسويق لمختلف مشاريع الوكالة.

الفروع الإقليمية:

من أجل تقريب الإدارة للمواطن وتسهيل عليه قضاء مصالحه تتوفر الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة على ستة فروع إقليمية وهي:

الفرع الإقليمي بسكرة ، اولاد جلال ، سيدي عقبة ، طولقة ، زريبة الوادي ، لوطاية وهي تمثل الوكالة في جميع مهامها على المستوى الإقليمي .

الشكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

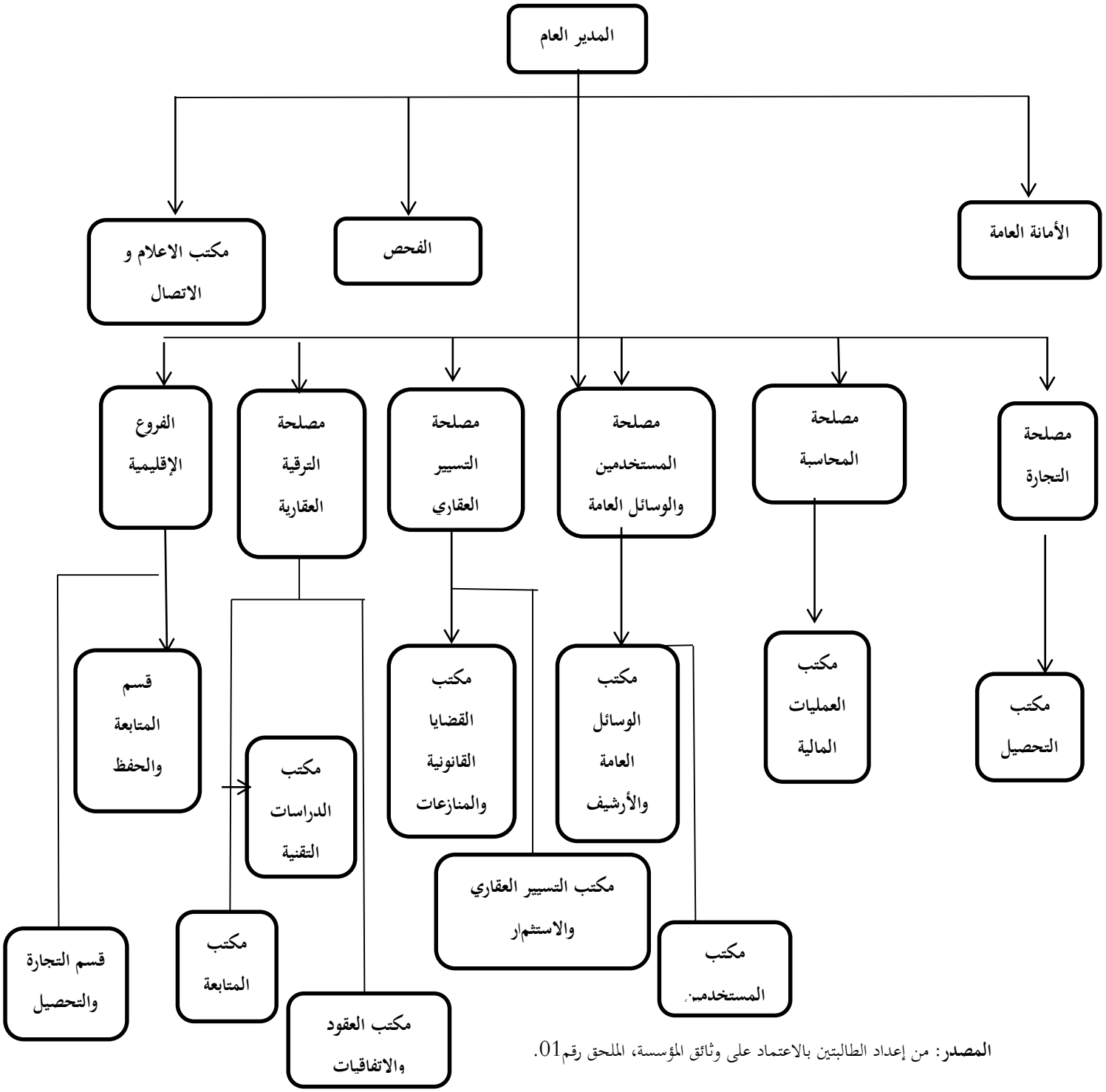

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة، الملحق رقم01.

المطلب الثالث: أهداف المديرية العامة AWGRFU

يتمثل الهدف العام للوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة في حيازة جميع العقارات أو الحقوق العقارية المخصصة للتعمير لحساب الجماعة المحلية، وتقوم بنقل هذه العقارات أو الحقوق العقارية بالإضافة إلى تنفيذ العمليات المتعلقة بالتنظيم العقاري طبقا للتنظيم الجاري لعمل به، وتتلخص فيما يلي أهم الأهداف المخولة للوكالة القيام بها:

1) إنشاء وتسييرا لحافظات العقارية داخل المحيط الحضري.
2) شراء القطع الارضية.
3) إعداد وتهيئة (توتيد) التجزئات الاجتماعية الواقعة داخل القطاع الحضري.
4) متابعة وتسيير عمليات البيع للقطع الأرضية الموجهة لاستثمار تشييد المشاريع.
5) تكملة جميع عمليات التسوية العقارية طبقا للتنظيم المعمول به.
6) تعد الوكالة العقارية من أهم المؤسسات الوطنية المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية من خلال برامجهما في مجال السكن وذلك عن طريق بناء وبيع السكنات الترقوية الحرة بموجب القانون رقم 04/11 المؤرخ في 2003/11/05 الذي يحدد القواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية وبناء أغلى شهادة تسجيل الوكالة العقارية لولاية بسكرة في الجدول الوطني للمرقيين العقاريين رقم M14-0144-0149 بتاريخ 2014/03/04.
7) القيام بتشييد مشاريع السكن الترقوي المدعمة بإعانة الدولة.
8) تخصيص أراضي ومحلات تجارية وتجمعات إدارية داخل النسيج العمراني.

الهدف من إستحداثها:

يتمثل الهدف الأساسي لإستحداث الوكالة في:

- مساعدة أجهزة الجماعات المحلية في تحضير وسائل وآليات التعمير والتهيئة وإعدادها وتنفيذها وذلك في إطار مهمتها العامة وفي حدود إمكاناتها.

- تقوم بترقية الأراضي المفرزة والمناطق مختلفة الأنشطة (مناطق نشاط ، حظائر، تجزئات اجتماعية .....) تطبيقا لوسائل التعمير

- والتهيئة المقررة، كما تبادر بعمليات حيازة العقارات والحقوق العقارية لحسابها الخاص والتنازل عنها.

- تدعم الحظيرة السكنية العمرانية بمشاريع سكنية في مختلف الصيغ منها المدعمة بإعانة الدولة كالسكن التساهمي سابقا والترقوي المدعم حاليا ، والصيغ السكنية الغير المدعمة تحت مسمى الترقوي الحر.

المبحث الثاني: طريقة التدقيق الخارجي وواقع الأداء المالي في المؤسسة AWGRFU

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسة محل الدراسة تحصلنا على بعض المعلومات التي تخص موضوع بحثنا تتجسد في واقع التدقيق الخارجي والأداء المالي بالمؤسسة، وكانت كما يلي:

المطلب الأول: طريقة التدقيق الخارجي بالمديرية العامة للوكالة العقارية AWGRFU

التدقيق الخارجي هو فحص دقيق للسجلات والبيانات المالية أو هو الإجراءات التي يقوم بها مدقق حسابات خارجي معين من قبل المؤسسة وفيما يلي نقوم بالتطرق لمراحل التدقيق الخارجي في المؤسسة محل الدراسة.

المرحلة الاولى: تعيين المدقق الخارجي بالوكالة العقارية AWGRFU

بعد التأكد من أن محافظ الحسابات المراد تعينه كمدقق هو شخص مستقل عن شؤون المؤسسة من جميع النواحي توصي لجنة التدقيق بالمؤسسة على تعيينه كمدقق حسابات على أساس عوامل مختلفة تمت تصفيتها من قبل اللجنة، يتم وضع هذه التوصية أمام مجلس الإدارة في الاجتماع العام السنوي وبذلك تتم الموافقة على التعيين بعد الدراسة، وقد تم تعيين الأستاذ السكر جمال محافظ الحسابات وخبير قضائي لدى المحاكم كمدقق خارجي للوكالة العقارية وفق الاتفاقية رقم :24 بتاريخ 04 جوان 2020 (أنظر للملحق رقم 02)

المرحلة الثانية: مراجعة المشاركة

يتم إبرام عقد الارتباط الرسمي المذكور سالفا بين المؤسسة والمدقق والذي يتضمن:

- نطاق العمل الذي يتعين القيام به ويتمثل في قيام محافظ الحسابات بعملية تدقيق القوائم المالية.
- أهداف الاتفاقية المبرمة: فحص وتقييم الأداء المالي للوكالة العقارية.
- استقلالية المدقق: عدم التحيز والمصداقية في العمل.

- مسؤوليات كل طرف: بالنسبة للإدارة يجب أن توفر البيانات المالية اللازمة لعملية التدقيق، وبالنسبة لمحافظ الحسابات القيام بمهامه على اكمل وجه،

- رسوم التدقيق الواجب دفعها: مبلغ الأتعاب المستحقة لمحافظ الحسابات حسب الاتفاق بحيث يكون كل شيء واضحا بين الطرفين.

المرحلة الثالثة: تخطيط التدقيق وتنفيذه

هنا تبدأ المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات حيث يقوم أولا بإعداد خطة تدقيق تحتوي على مواعيد الزيارات لإجراء عمليات التدقيق لكل مجال حسب ما جاء في العقد والموعد النهائي لإكمال التدقيق قبل إعداد الميزانية وذلك سواء على مستوى المديرية العامة او الفروع الإقليمية. بمجرد وضع الخطة يعد محافظ الحسابات برامج التدقيق لتنفيذ عمله وتقييم المخاطر الهامة في البيانات المالية المقدمة له من خلال إجراءات المراجعة العادية الخاصة به.

المرحلة الرابعة: جمع الأدلة

وفقا لبرنامج التدقيق يقوم محافظ الحسابات بجمع الأدلة لدعم رأيه في تقرير التدقيق، يجب أن تكون هذه الأدلة داعمة بطبيعتها أي أدلة مقنعة تتوافق مع ما جاء في البيانات والحسابات محل التدقيق سواء من مختلف مصالح المديرية كوضعيات أشغال المقاولين ومكاتب الدراسات أو طلبها من هيئات خارجية كالبنوك مثلا (كشف الحساب الشهري أو السنوي).

المرحلة الخامسة: إعداد تقارير التدقيق

بعد الزيارات المتكررة التي يقوم بها المدقق الخارجي للوكالة العقارية وفروعها وقيامه بالفحص والمراجعة للوثائق خاصة المحاسبية والتأكد من صحتها وفقا للقوانين المحاسبية والمعمول بها، يقوم المدقق بإعداد تقريره الذي يعتبر الخطوة الأخيرة في عملية التدقيق الخارجي حيث يبدي رأيه وفق احكامه حول القوائم المالية.

المطلب الثاني: واقع الأداء المالي بالوكالة العقارية AWGRFU

سوف نقوم في النقاط الموالية بعرض الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة 2020 و2021.

الجدول رقم 03: الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة لسنة 2020

البيان	إجمالي	اهتلاك	صافي 2020
الأصول غير الجارية			

تثبيتات معنوية	254 999,00	232 332,33	22 666,67
تثبيتات عينية			
أراضي	520 345,40		520 345,40
مباني	109 212 234,76	41 970 453,70	67 241 781,06
تثبيتات عينية أخرى	51 829 448,53	45 556 607,00	6 272 841,53
تثبيتات جاري انجازها			
تثبيتات مالية			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول غير الجارية	**161 817 027,69**	**87 759 393,03**	**74 057 634,66**
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	3 770 418 306,08		3 770 418 306,08
الزبائن	3 600 000,00		3 600 000,00
المدينون الآخرون	344 500 014,85		344 500 014,85
الضرائب وما شابهها	92 339 767,27		92 339 767,27
حسابات دائنة أخري واستخدامات مماثلة	22 000 000,00		22 000 000,00
الخزينة	189 436 677,39		189 436 677,39
مجموع الأصول الجارية	**4 422 294 765,59**		**4 422 294 765,59**

مجموع الأصول	**4 584 111 793,28**	**87 759 393,03**	**4 496 352 400,25**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 03

الجدول رقم04: الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة لسنة 2021

البيان	إجمالي	إهتلاك	صافي 2021
الأصول غير الجارية			
تثبيتات معنوية	254 999,00	249 332,33	5 666,67
تثبيتات عينية			
أراضي	520 345,40		520 345,40
مباني	106 773 667,31	46 404 247,53	60 369 419,78
تثبيتات عينية أخرى	56 332 118,53	48 267 069,66	8 065 048,87
تثبيتات جاري انجازها			
تثبيتات مالية			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول غير الجارية	**163 881 130,24**	**94 920 649,52**	**68 960 480,72**
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	4 070 871 416,28		4 070 871 416,28
الزبائن	3 650 000,00		3 650 000,00

المدينون الآخرون	337 597 145,44		337 597 145,44
الضرائب وما شابهها	33 332 651,71		33 332 651,71
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	32 000 000,00		32 000 000,00
الخزينة	214 709 567,09		214 709 567,09
مجموع الأصول الجارية	**4 692 160 780,52**		**4 692 160 780,52**
مجموع الأصول	**4 856 041 910,76**	**94920649,52**	**4 761 121 261,24**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 04

الجدول رقم05: الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة

الخصوم	ملاحظة	2020	2021
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		300 000 000,00	350 000 000,00
رأس مال غير مستعان به			
إحتياطات			
فارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1		1 114 351 360,00	1 175 925 746,00
نتيجة صافية نتيجة صافية حصة1			
رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد		146 808 403,42	251 370 802,17
المجموع I		**1 561 159 763,42**	**1777 296 548,87**
الخصوم غير الجارية			
قروض ديون مالية			

ضرائب مؤجلة ومرصده لها			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
المجموع II			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		333 492 059,81	263 645351,81
ضرائب		62 011 740,00	62 365 511,00
ديون أخرى		2 539 688 837,02	2 657 813 849,56
خزينة سلبية			
المجموع III		**2 935 192 636,83**	**2 983 824 712,37**
مجموع الخصوم (I+II+III)		**4 496 352 400,25**	**4 761 121 261,24**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 05

الجدول رقم06 :جدول حسابات النتائج حسب طبيعة للمؤسسة

البيان	ملاحظة	2020	2021
رقم الأعمال (مبيعات)		908 034 927,71	1 160 985 864,11
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزن		311 729 868,08	304 191 440,45
إنتاج السنة المالية		**1 219 763 895,79**	**1 465 177 304,56**
المشتريات المستهلكة		(5 194 268,94)	(5 698 317,11)
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى		(772 293 753,31)	(889 221 611,72)
استهلاك السنة المالية		(777 488 022,25)	(894 919 928,83)
القيمة المضافة للاستغلال		442 275 873,54	570 257 375,73

أعباء المستخدمين		(175 933 832,48))	(156 214 279,31)
الضرائب والرسوم والمدفوعات		(18 540 265,11)	(23 362 962,94)
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**247 801 775,95**	**390 680 133,48**
المنتجات العملياتية الأخرى		643,00 69 216	48 489 383,91
الأعباء العملياتية الأخرى		(117 395 000,14)	(92 100 200,45)
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات		(7 683 268,72)	(7 754 044,77)
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
النتيجة العملياتية		**191 940 150,09**	**339 315 272,17**
المتوجات المالية		6 449 583,33	375 000,00
الأعباء المالية			
النتيجة المالية		**6 449 583,33**	**375 000,00**
النتيجة العادية قبل الضرائب		**198 389 733,42**	**339 690 272,17**
ضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية		(51 581330,00)	(88 319 470,00)
ضرائب مؤجلة حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية		**1 295 430 122,12**	**1 514 041 688,47**
مجموع أعباء الانشطة العادية		**(1 148 621 718,70)**	**(1 262 670 886,30)**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**146 808 403,42**	**251 370 802,17**
النتيجة الصافية للأنشطة الغير عادية			

النتيجة الصافية للسنة المالية		**146 808 403,42**	**251 370 802,17**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 06

ولتسهيل الدراسة ارتأينا إعداد الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على الميزانية المفصلة.

الجدول رقم07: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021/2020

الأصول	2020	%	2021	%	Δ
القيم الثابتة	74 057 634,66		68 920 480,72	%69	-5 137 153,94
قيم الاستغلال	3 770 418 306,08		4 070 871 416,28	%1	300 453 110,20
القيم القابلة للتحقق	462 439 782,10		406 579 797,15	%11	-55 859 984,05
القيم الجاهزة	189 436 677,29		214 709 567,09	%22	25 272 889,80
المجموع	**4 496 352 400**	100%	**4 761 081 261,24**	100%	**40 205 271 138,76**
الخصوم					
الأموال الخاصة	1 561159763,42		1 777 296548,87	100%	216 136 785,45
ديون طويلة الأجل			/		
ديون قصيرة الأجل			/		
المجموع	**1 561 159763,42**	100%	**1 777 296548,87**	100%	**216 136 785,45**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ملاحظة : تم حساب بيانات الميزانية المالية المختصرة وفق القوانين التالية:

- ✓ القيم الثابتة = الأصول الثابتة
- ✓ قيم الاستغلال = المخزونات
- ✓ القيم القابلة للتحقق = العملاء + مدينون آخرون + ضرائب و ما شابهها+ حسابات دائنة أخرى

✓ قيم جاهزة = النقدية

المطلب الثالث: تدقيق المؤشرات المالية

من أجل تقييم الأداء المالي للوكالة العقارية يستوجب حساب المؤشرات المالية لكن لعدم اعتماد محافظ الحسابات عليها وعدم توفرها في الوكالة رغم أهميتها في التقييم، لذلك سنحاول في ما يلي حساب المؤشرات المالية اعتمادا على ما جاء في الميزانية وجدول حسابات النتائج والقيام بعملية التدقيق من خلال هذه المؤشرات.

أولا: التوازن المالي

كما تطرقنا في الجانب النظري، فإن مؤشرات التوازن المالي تتمثل في رأس المال العاملFR، احتياجات رأس المال العامل BFR، والخزينة TR.

- **رأس مال العامل:** يعتبر مؤشر مهم لمعرفة إذا كانت المؤسسة تحقق توازن مالي في المدى الطويل أم لا، والجدول التالي يوضح وضعية هذا المؤشر في الوكالة العقارية خلال السنتين

الجدول رقم08: جدول حساب رأس مال العامل

البيان	2020	2021	Δ
الاصول المتداولة	4 232 858 088,20	4 477 451 213,43	244 593 125,23
الخصوم المتداولة	2 935 192 636,83	2 983 824 712,37	48 632 975,54
رأس مال العامل	1 297 665 451,30	1 493 626 501,06	195 961 049,75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال العامل خلال السنتين 2020 و2021موجب، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة أي أن المؤسسة حققت توازن مالي خلال السنتين.

- **احتياجات رأس مال العامل:** ينشأ الاحتياج لرأس مال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال والديون قصيرة الأجل، فينشأ خلل في تغطية الأموال المتداولة، يمكن حسابه من خلال الجدول التالي

الجدول رقم09: جدول حساب احتياجات رأس مال العامل

البيان	2020	2021	Δ
مجموع الأصول المتداولة	4 422 294 765,59	4 692 160 780,52	269 866 014,93
القيم الغير جاهزة	348 100 014,85	341 247 145,44	-6 852 869,42
القيم الجاهزة	189 436 677,39	214 709 567,09	25 272 887,70
مجموع الديون قصيرة الأجل			
سلفات مصرفية			
الاحتياج لرأس مال العامل	**4 580 958 103,00**	**4 818 698 358,90**	**237 740 255,90**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن **احتياجات رأس المال العامل** موجب خلال السنتين بحيث ارتفعت بمقدرا: 237**740 255,90** وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل وموارد مالية أخرى.

- **الخزينة:** تعبر الخزينة عن القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياج رأس مال العامل من رأس مال العامل، والجدول التالي يوضح وضعية الخزينة خلال السنتين

الجدول رقم10: جدول حساب الخزينة

البيان	2020	2021	Δ
راس المال العامل	1 297 665 451,30	1 493 626 501,06	195 961 049,76
احتياجات رأس المال العامل	4 580 958 103,00	4 818 698 358,90	237 740 255,90
الخزينة	-3 283 292 652,30	-3 325 071 858,16	-41 779 205,86

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة سالبة خلال السنتين، مما يدل على أن المؤسسة لا تغطي كامل احتياجاتها ويجب عليها اللجوء إلى القروض، فهذا دليل على أن تغير الاحتياجات تعدى تغير رأس المال العامل، فالمؤسسة لهاتي السنتين غير متوازنة ماليا

ويمكن إرجاع هذا إلى زيادة الاحتياجات من رأس المال العامل، وإذا دققنا النظر نجد أن المخزونات والعملاء قد زادا بنسبة كبيرة جدا مما أدى إلى عدم كفاية موارد الاستغلال لتغطية الاحتياجات.

ثانيا: نسب السيولة: يمكن حسابها من خلال الجدول التالي

الجدول رقم 11: حساب نسب السيولة للوكالة العقارية لسنتي 2020 و2021

النسب	2020	2021
نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة	1,50	1,57
نسبة السيولة الحالية= النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة	0.04	0,07
نسبة السيولة المختصرة= القيم القابلة للتحقق+القيم الجاهزة / اجمالي الخصوم المتداول	0,15	0,13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- **نسبة السيولة العامة**: تكون هذه النسبة في أحسن وضعية عندما تفوق1.

ونلاحظ من خلال حساب نسبة السيولة العامة لسنتي 2020 و2021 أنها نفوق 1 وهذا يبين أن المؤسسة في وضعية جيدة مما يدل أن الأصول المتداولة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة السريعة:** تكون هذه النسبة في أحسن وضعية عندما تكون محصورة بين 0,3 و0,5.

نلاحظ أن هذه النسبة أقل من 0,3 مما يدل على أن حالة المؤسسة متدهورة وعدم إمكانية الدفع.

- **نسبة السيولة الحالية:** تكون هذه النسبة أقل من العدد 1، كما كانت لسنتي 2020 و2021 فإن المؤسسة في حالة نشاط دائم وزيادة المشاريع المنجزة، لذلك كان هناك تراجع في النقدية.

ثالثا: النسب المالية (الربحية)

الجدول رقم12: حساب نسب المالية

النسب	2020	2021
نسبة هامش الربح الإجمالي= النتيجة الإجمالية÷ رقم الاعمال الصافي	0.21	0,29
نسبة هامش الربح الصافي= النتيجة الصافية÷ رقم الأعمال الصافي	0,16	0,22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- ✓ نسبة هامش الربح الإجمالي موجبة في كلا السنتين حيث قدرت بـ 21 % في سنة 2020، ثم ارتفعت إلى 29 % في سنة 2021.
- ✓ نسبة هامش الربح الصافي موجبة في كلا السنتين حيث قدرت بـ 16 % في سنة 2020، ثم ارتفعت إلى 22 % في سنة 2021.
- ✓ تدل هذه النسب على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وعدم عجزها ماليا واستمرار النشاط.

رابعا: مؤشرات النشاط

الجدول رقم13: حساب مؤشر النشاط

النسبة	2020	2021

معدل دوران مجموع الاصول= صافي المبيعات/مجموع الأصول الصافية	0,20	0,24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من الجدول ان نسب دوران الأصول كان 20% و24% وهذه نسبة منخفضة تبين نقص استغلال اصول المشاريع في توليد الأرباح من المبيعات وهذا المشكل بالنسبة للوكالة العقارية يتمثل في تباطيء مؤسسات البناء لتسليم المشاريع في مواعيدها المذكورة في دفاتر الشروط المعروضة.

المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كوسيلة لتحسين الأداء المالي في الوكالة العقارية

تعتبر الوكالة العقارية من أكبر مؤسسات الترقية العقارية في الجزائر، لذلك تحاول الحفاظ على الاستمرارية في نشاطها ببذل جهود كبيرة لإنجاز مشاريعها في مدة قصيرة، فالأداء المالي يعتبر من بين الركائز الأساسية التي تبنى عليه المؤسسة ككل، وحتى تضمن الوكالة العقارية تحقيق ما تصبو إليه فهي تمارس الرقابة على كل مستوياتها التنظيمية وهذا سواء تعلق الأمر بالمدقق الداخلي أو مراقب التسيير أو محافظ الحسابات. وفي هذا المبحث سنحاول تبين مدى مساهمة هذا الأخير في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الاول :تحليل وتفسير نتائج الدراسة بالمديرية العامة للوكالة العقارية AWGRFU .

بعد زيارتنا للوكالة العقارية و إجراء جميع المقابلات من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية لمحاولة تطبيق الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وذلك بهدف دراسة مدى تأثير التدقيق الخارجي على الأداء المالي وكيفية تحسينه، استنتجنا من تحليل نشاط المؤسسة رغم انعدام مؤشرات الأداء المالي بالمؤسسة و عدم اعتماد محافظ الحسابات عليها، إرتأينا بعض الاقتراحات بعد هذه الدراسة الميدانية كانت كما يلي:

- ✓ بالنسبة **للتوازن المالي** للمؤسسة و من المعطيات السابقة فإن رأس المال العامل ارتفع من سنة2020 إلى سنة2021 و هذا يدل على تحسن أداء المؤسسة المالي و قدرتها على المحافظة على التوازن المالي إلا انها لو كانت تطبق التدقيق الخارجي في كل الجوانب غير التدقيق التقليدي لحققت توازن أكبر و كانت الاقتراحات كالآتي:
  - الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال ، تكوين احتياطات .... .)
  - محاولة تحقيق الأرباح بزيادة إنشاء مشاريع سكنية جديدة بمختلف الصيغ.
  - التخفيض من مخصصات إهتلاكات الأصول الثابتة.
  - إعادة النظر في الأسعار المقدمة من طرف مؤسسات البناء.

- ✓ بالنسبة **للخزينة** فنلاحظ سجلت ارتفاعا سلبيا من سنة 2020إلى سنة 2021 و هذا يعود إلى سياسة المؤسسة في تحصيل إيراداتها من المستفيدين من السكنات وقطع الأراضي وإيجارات المحلات ودخولها في قضايا معهم.

- ✓ أما بالنسبة **للسيولة العامة** فنقترح لتحسينها ما يلي:

- التخلص من المخزون في أقرب وقت بتسريع عملية إعداد قوائم المستفيدين.

- إلغاء مقررات الاستفادة التي تماطل أصحابها في عملية تسديد مبلغ البيع وتعويضهم بمستفيدين جدد.

- ✓ بالنسبة **لهامش الربح الإجمالي** و الذي يعتبر موجبا لكنه بنسبة منخفضة للمؤسسة فنقترح التوصيات التالية:

- إعادة تقييم ممتلكات المؤسسة من أراضي ومباني وذلك بالاستعانة بخبراء.

- التحكم أكثر في التكاليف و محاولة ترشيدها.

- العمل على دراسة البطاقة التقنية لكل مشروع سكني حسب ما يتطلبه السوق مع مراعاة نسبة هامش الربح.

- رفع رقم الأعمال.

- التخفيض في المخصصات و الإهتلاكات .

- ✓ بالنسبة **لمعدل مجموع الأصول** فهو منخفض لأن المؤسسات العقارية تملك قواعد أصول كبيرة ومعدل دوران أصول منخفض لذلك يجب على الوكالة العقارية مراجعة الاتجاه في هذا المعدل بمرور الوقت لتحديد ما إذا كان استخدام الأصول يتحسن أو يتدهور.

من خلال الدراسة بالمؤسسة توصلنا إلى أن التدقيق الخارجي يساهم بشكل كبير و فعال في تحسين الأداء المالي، حيث يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة، و ذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية التي تعتبر الصورة الواضحة عن الوضع المالي لديها، و يتجلى دور التدقيق الخارجي في فحص العمليات و مراجعتها حيث يجنب المؤسسة السرقة و الغش والتلاعب وكذا الأخطاء غير المقصودة بالإضافة إلى أن التدقيق الخارجي يقوم بتقييم مدى نجاح نشاط المؤسسة ومقدار ربحيتها و استمرارها في نشاطها، كذلك يؤدي إلى توجيه جهود العمال نحو تحقيق أهداف هذه الأخيرة، وكل هذا يصب في مصلحة الأداء المالي للمؤسسة و وضعها في السوق بشكل عام.

المطلب الثاني: محافظ الحسابات وكيفية تحسين الأداء المالي في الوكالة العقارية AWGRFU

إن التحليل الجيد لمظاهر التدقيق في كيفية سيرها داخل الوكالة العقارية، يمكن أن يحدد مختلف مراحل التدخل لبرنامج عمل محافظ الحسابات، فاحترام الإجراءات والبحث المستمر في تحسينها يسمح بتخفيض المخاطر المحيطة بالمؤسسة. وعلى إثر ذلك،

فلابد من توجيه صحيح لتدخلات محافظ الحسابات بمعنى، يجب أن يركز هذا الأخير على العمليات والوظائف الأكثر تعرضا للخطر. وهناك عاملان يساعدان على توجيه عمله في المؤسسة.

1. **العمليات المهمة** : ومن أمثلة ذلك نجد المشروع الذي يحقق أكبر المبيعات، المشروع الأكثر حصة في الميزانية ، الطاقة البشرية المعتبرة في المؤسسة، حجم المخزونات وحجم السكنات المعروضة للبيع ... ؛الخ

2. **الطابع الجديد** : مشروع جديد ،صيغة سكن جديدة ،ايجارات محلات جديدة ،إستفادات جديدة ... الخ.

ومن جهة أخرى، يعتمد محافظ الحسابات في تقييمه على نظام المراقبة الداخلية والمتواجد على مستوى مصلحة المحاسبة والعمليات المالية و الاعتماد عليه كليا في تحديد مدى فعالية التسيير وصحة العمليات ومشروعيتها، ليتسنى له تنفيذ عملية التدقيق في العمليات ذات الاهتمام الكبير في المؤسسة، والتي تحتاج إلى مراقبة دورية وبالتالي اكتشاف الأخطاء، والعمل على تصحيحها في الوقت المناسب. هذا ويعتمد محافظ الحسابات على فحص وتحليل الحسابات من خلال البرامج المحاسبية و اعتماده على عينات معينة وعدم اعتماده على المؤشرات المالية،كما قد يعتمد الفحص على نتائج العمليات كمردودية مشروع معين، أرباح سنة معينة... .الخ. لكن و رغم خبرة محافظ الحسابات المتخصصة في جميع الميادين و التي تسمح له بتحقيق مهمة تدقيق كاملة وناجحة نرى من خلال دراستنا الميدانية ان هناك نقص في مهمة التدقيق و سبب ذلك هو تعود محافظ الحسابات على نفس الطريقة التقليدية في تحليل القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة) ومقارنة نتائجهم للسنتين 2020 و 2021 وعدم استخدام المؤشرات المالية كطريقة حديثة لتسهيل وتسريع عملية التدقيق في كشف المشاكل و إيجاد الحلول المناسبة ، إلا انه قد يكون محافظ الحسابات أدرى بحقيقة العمليات أكثر من الإدارة نفسها ، فعند قيامه بتنفيذ مهمته داخل الوكالة لابد من اكتشافه لبعض الاخطاء التي تؤثر على النتيجة المالية وبالتالي تأثر الاداء المالي للوكالة إلا ان تصحيح هذه الأخطاء يتم بطريقة ودية ودون ذكرها في التقرير الخاص بمحافظ الحسابات المقدم لرئيس مجلس الإدارة، إذ لابد من توفر الشفافية والنزاهة والمصداقية في تقرير محافظ الحسابات عند تقديمه لرئيس مجلس الإدارة.

كما ورد في الملحق رقم 07نجد أن محافظ الحسابات قام بمايلي في تقريره :

1. فحوصات ومعلومات محددة .
2. الاتفاقيات المنظمة.
3. أعلى خمس رواتب للسنة المالية 2021.
4. تطور نتيجة السنوات المالية الخمس الأخيرة ونتيجة الأسهم أو الحصة الاجتماعية.
5. تقييم إجراءات الرقابة الداخلية .
6. الوضع المحاسبي.

خلاصة الفصل

التدقيق الخارجي وسيلة لاكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي ترتكبها المؤسسة وهذا من خلال تدقيق مختلف الدفاتر و البيانات المحاسبية والقوائم المالية أي ما يسمى بالتدقيق المالي، ومع التطور الحاصل في المؤسسات أصبح للتدقيق الخارجي دور كبير ومهم فيما يخص تطوير وتحسين الاداء المالي في المؤسسة وتحقيق فعاليتها.

لكن من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى الوكالة العقارية، ارتأينا أن محافظ الحسابات لم يعتمد على المؤشرات المالية في عملية التدقيق، وأن تقريره اقتصر على تحليل ومقارنة الكشوفات المالية الخاصة بالسنتين 2020 و2021 . وأن التحسن في الاداء المالي راجع إلى حسن التسيير.

الخاتمة

يعد تقرير المدقق الخارجي خلاصة لعملية التدقيق في المؤسسة، حيث يقدم رأي فني محايد يجسدوا فيه المدقق مصداقية المعلومات الموجودة بالقوائم المالية وتعبيرها الدقيق عن الوضعية المالية الحقيقية ونتيجة النشاط لفترة سنة.

من خلال دراستنا قمنا بمعالجة الإشكالية التي وضعناها " ما هو أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " ركزنا على مدى اهمية دور المدقق الخارجي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة بإضافة المصداقية والشفافية للقوائم المالية الخاصة بها وإعطاء ضمان لكافة المتعاملين معها إذ يعتبر التدقيق الخارجي وسيلة لاكتشاف الأخطاء والانحرافات التي ترتكب من طرف المؤسسة من خلال فحص وتقييم القوائم المالية باستعمال المؤشرات المالية.

وفي الاخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وبعض الاقتراحات التي يمكن ان تفتح آفاق لدراسات مستقبلية.

نتائج الدراسة:

اولا : النتائج النظرية:

- التدقيق الخارجي عبارة عن عملية فحص وتقييم للسجلات والدفاتر والبيانات المالية لكشف الاخطاء والانحرافات يقوم به فرد مستقل عن المؤسسة حيث يعطي رأيه بحيادية حولها وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا الاولى.
- للتدقيق الخارجي ثلاث انواع إما قانوني او تعاقدي او على شكل خبرة قضائية.
- تتم عملية التدقيق وفق قواعد وإرشادات ومعايير تمثل القاعدة الأساسية له.
- للمدقق الخارجي هيئات مشرفة تنظم له المهنة متمثلة في: المجلس الوطني للمحاسبة والمجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين والمجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- إن الملفات التي يحتاجها المدقق في عمله هي اوراق عمل تكون بشكلين إما ملف دائم او ملف جاري.
- الأداء المالي هو اداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة وهو الداعم الأساسي للأعمال التي تمارسها.
- يرتكز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الاهداف.
- إن المؤشرات المالية تتمثل في :مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات السيولة، مؤشرات المديونية، مؤشرات النشاط، مؤشرات المردودية.

ثانيا: النتائج التطبيقية

- أي تأثير لتقرير محافظ الحسابات على الأداء المالي على المؤسسة محل الدراسة وهذا يتنافى مع الفرضية الثانية.
- تحسن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة بفضل التسيير الجيد للإدارة.
- المؤشرات المالية تساعد محافظ الحسابات في تقييم الأداء المالي وتقديم التوصيات والملاحظات اللازمة للمؤسسة محل الدراسة وهذا يؤكد صحة فرضيتنا الثالثة.

التوصيات:

- ضرورة استقلال المدقق الخارجي وحيادته في إبداء رأيه الفني.
- ضرورة فهم المؤسسات لأهمية البحث العلمي وتقديم المساعدة اللازمة للباحث لإنجاز أبحاثه.
- زيادة التوعية بأهمية التدقيق الخارجي من خلال تنظيم ندوات وملتقيات.
- يجب ألا تنحصر مهمة المدقق الخارجي في إصدار احكام فقط على القوائم المالية بل يجب ان يقوم بعملية التقييم للأداء من اجل اتخاذ القرارات السليمة.
- نشر فكرة ان التدقيق الخارجي وسيلة تقدم العديد من الفوائد للمؤسسات الاقتصادية عوض نشر فكرة انها وسيلة رقابية فقط.
- يجب اعتماد المدقق الخارجي على المؤشرات المالية كأداة تقييم للوضع المالي.
- يجب توفر الشفافية بين المدقق الخارجي والمؤسسة من أجل مساعدته في أداء عمله بكل موضوعية ودون التعرض للضغوطات.
- عدم حصر التدقيق بالجانب المالي فقط بل يجب التوسع في الجوانب الأخرى في المؤسسة التي تعتبر ركيزة يبنى عليها اداؤها المالي ويتحسن بتحسنها .

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة تم اقتراحات بعض المواضيع المهمة التي من شأنها أن تخدم إطار الموضوع وهي:

- دور المؤشرات المالية في إجراء عملية التدقيق الخارجي.
- دور التدقيق الخارجي في تقليل المخاطر المالية.
- أثر التدقيق المحاسبي على اداء المؤسسة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- إشيتوي، إدريس عبد السلام. (2018). المراجعة معايير إجراءات وتقارير وأراء، مطبوعات خاصة بجامعة بنغازي، ليبيا.
- التميمي، هادي، . (2006) مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الطبعة ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- التميمي.أرشد فؤاد، عدنان تاية النعيمي، (2008)، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة. دار اليزوري.
- التهامي محمد طواهر، صديقي مسعود، (2006)، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية. ديوان المطبوعات الجامعية
- الخطيب محمد محمود، (2010)، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،،الأردن .
- الرفاعي خليل ، خالد الخطيب، (2009)، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن.
- الشحنة، رزق أبوزيد. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن
- الصباغ، احمد عبد المولى، العشماوي كامل السيد أحمد، عادل عبد الرحمن أحمد، (2008) أساسيات المراجعة ومعاييرها، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر.
- جمعة السعيد فرحات، (2002)،الاداء المالي لمنظمات الاعمال . الطبعة الاولى ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- سعادة يوسف، خالد وهيب الراوي، (2000)، التحليل المالي للقوائم المالية، دار المسيرة للنشر، الأردن.
- لقريشي إياد رشيد ، (2011) ، التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقا، الطبعة 1 ، دار المغرب للطباعة والنشر ، المغرب.

المجلات:

- بن زعمه سليمة، بصري ريمة، تقرارت يزيد، (2018)، التدقيق كألية خارجية لحكومة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة نظرية تحليلية. مجلة المنتدى للدراسات وأبحاث اقتصادية، العدد 4، الجزائر.
- بن نعمة سليمة، مخفي أمين، (2017)، واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر دراسة مقارنة للقانون 91_08 والقانون 10_01. ،مجلة مجاميع المعرفة، العدد 5 ، الجزائر .
- بن يخلف، أمال. (2002). المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- خلايفية إيمان، جاوحدو رضا (2019) التدقيق الخارجي بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية. مجلة معارف العدد 1 ، مجلد 14 ، جامعة باجي مختار ،عنابة، الجزائر.
- خنيش، إسماعيل (2020) مدى استقلالية المراجع الخارجي وأثره على جودة القوائم المالية. مجلة قضايا معرفية ، العدد 5 ،المجلد 2 ، جامعة الجلفة ، الجزائر.
- دحام حسون مكي شهد، ابادي مصطفى كاظمي النجف، (2018). دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في قوائم المالية للمصارف العراقية الخاصة. journal of university of babylom ;pure and applied suences، NO 6 . vol 26
- شحدة حسين، طاهر منصور، (2003)، استراتيجية التنويع والاداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية. دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 30،العدد2،.
- ربيعة، صلاح ، زاغدر،أحمد، المشاكل المعاصرة لمهنة المراجعة و المراجع الخارجي . مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ،العدد 7 ، المجلد 1، جامعة الوادي، الجزائر.
- قويدر أيمن إبراهيم (2017)، نظام الرقابة الداخلية وأثره على فاعلية المراجعة الخارجية دراسة ميدانية على شركة خدمات الطرق السريعة. المجلة الجامعة، العدد 9 ،المجلد 1، جامعة الزاوية ، الجزائر.
- محمدي نورة، بن عثمان مفيدة، (2021)، محددات جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في منطقة ورقلة. مجلة أداء المؤسسات ال جزائريةABPR. العدد 10، المجلد2 ،الجزائر.

- مويسي مروة، عجيلة محمد، (2018)، ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر . مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 1، المجلد 3، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- مزهودة عبد المليك، (2010)، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقسيم، مجلة العلوم الإنسانية، عدد أول، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة.
- مجلة الباحث. (2010). دورية علمية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية ورقلة.

القوانين والمراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 (02,02، 2011) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد07، الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-25 (02، 02، 2011). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد07 .الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم11-26 (02، 02، 2011) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 07. الجزائر
- المقرر002، (04 -02 -2016)، الجريدة الرسمية لوزارة المالية /العدد47، الجزائر
- المقرر 150، (11 – 10-2016)، الجريدة الرسمية لوزارة المالية /العدد 47، الجزائر
- المقرر 23، (15 -03 -2017)، الجريدة الرسمية لوزارة المالية /العدد 47، الجزائر

المحاضرات:

- بختي، زوليخة. (2020). محاضرات التدقيق المالي جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مطبوعة موجهة لطلبة ثانية ماستر تخصص علوم مالية ومحاسبة، سيدي بلعباس.
- بوحفص، رواني . (2018). التدقيق المالي والمحاسبي ، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر محاسبة وتدقيق . جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير. غرداية
- زاوي أمال، (2022). المراجعة المالية والمحاسبية. مطبوعة محاضرات وتطبيقات ، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر
- لعماري أحمد، مناعي حكيمة (2018). ملخص محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، باتنة.

المذكرات و الأطروحات:

- ابو سرعة عبد السلام عبد الله . (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة حالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر 3، الجزائر
- الكاديكي، ناجي علي فرج. (2015). المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية رسالة استكمال متطلبات إجازة الدراسات العليا ماجستير، جامعة بنغازي إدارة الدراسات العليا، ليبيا
- الهادي مخلوفي، (2016)، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الاداء المالي. مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر ، بسكرة
- بوقابة زينب التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الاداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات NCA. ROUIBA. ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة ال جزائر3، الجزائر.
- حمزة بن خليفة، (2013)، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة.
- ديجي وهيبة، (2013)، دور استراتيجية التميز في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية. مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة
- رشيد حفصي، تقييم الاداء المالي للمؤسسات المسعرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، ورقلة.
- زيادي كريمة، أثر المراجعة الخارجية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ام البواقي، أم لبواقي .
- سعيد، تركية علي الأحمري . (2016). العوامل المؤثرة في اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لاستكمال مطالب درجة الماجستير، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، قسم المحاسبة، المملكة العربية السعودية.
- شفاعمري فضيل مصطفى يوسف، (2014)، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال قسم المحاسبة والتمويل، الأردن.

- مالسومي أسماء، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية دراسة حالة شركة توزيع الغاز و الكهرباء للشرق sonelgaz-sde مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الصديق بن يحي، جيجل،

- نعيمة شباح (2008)، دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية. جامعة بسكرة: مذكرة لنيل شهادة ماجستير .

- هيري آسيا، (2018)، فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل دكتوراه ل.م. د، جامعة أحمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، أدرار.

الملاحق

ملحق رقم 01

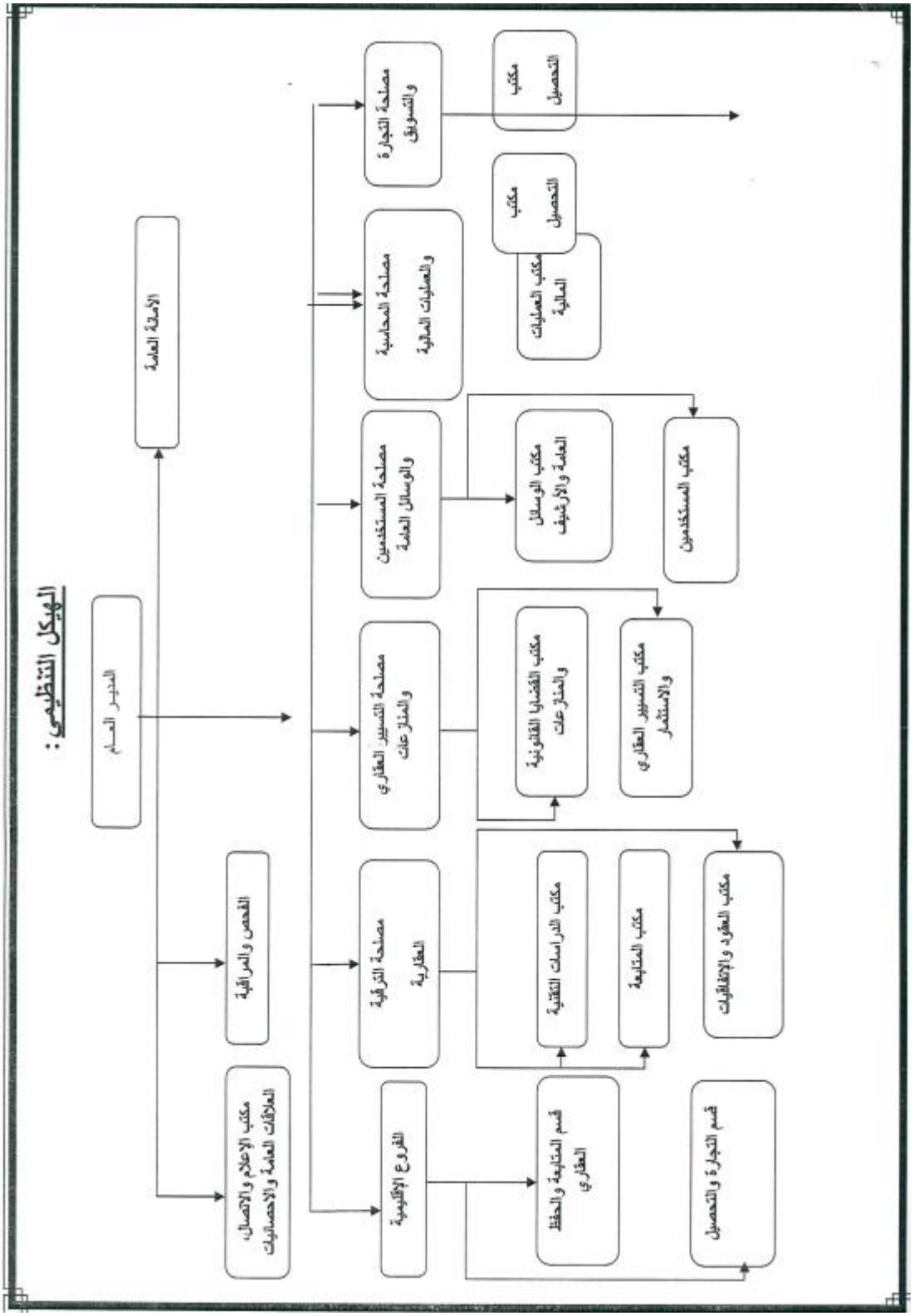
الهيكل التنظيمي :
المدير العام
الأمانة العامة
الفحص والمراقبة
مكتب الإعلام والاتصال، العلاقات العامة والاحصائيات
مصلحة التسيير العقاري والمنازعات
مكتب القضايا القانونية والمنازعات
مكتب التسيير العقاري والاستثمار
مصلحة المستخدمين والوسائل العامة
مكتب الوسائل العامة والأرشيف
مكتب المستخدمين
مصلحة المحاسبة والعمليات المالية
مكتب العمليات المالية
مكتب التحصيل
مصلحة التجارة والتسويق
مكتب التحصيل
مصلحة الشرطة العقارية
مكتب الدراسات التقنية
مكتب المتابعة
مكتب العقود والاتفاقيات
الفروع الإقليمية
قسم المتابعة والحفظ العقاري
قسم التجارة والتحصيل

ملحق رقم 02

AWGRFU BISKRA
CITE 1000 LOGTS BISKRA WILAYA DE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000507024259783

EDITION DU: **04/06/2023 12:24**
EXERCICE: **01/01/2020 AU 31/12/2020**
PERIODE DU: **01/01/2020 AU 31/12/2020**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou r					
Immobilisations incorporelles		254 999,00	232 332,33	22 666,67	
Immobilisations corporelles					
Terrains		520 345,40		520 345,40	
Bâtiments		109 212 234,76	41 970 453,70	67 241 781,06	
Autres immobilisations corporelles		51 829 448,53	45 556 607,00	6 272 841,53	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		161 817 027,69	87 759 393,03	74 057 634,66	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		3 770 418 306,08		3 770 418 306,08	
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 600 000,00		3 600 000,00	
Autres débiteurs		344 500 014,85		344 500 014,85	
Impôts et assimilés		92 339 767,27		92 339 767,27	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courar		22 000 000,00		22 000 000,00	
Trésorerie		189 436 677,39		189 436 677,39	
TOTAL ACTIF COURANT		4 422 294 765,59		4 422 294 765,59	
TOTAL GENERAL ACTIF		4 584 111 793,28	87 759 393,03	4 496 352 400,25	

ملحق رقم 03

AWGRFU BISKRA
CITE 1000 LOGTS BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000507024259763

EDITION DU: 04/06/2023 11:55
EXERCICE: 01/01/2021 AU 31/12/2021
PERIODE DU: 01/01/2021 AU 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou r					
Immobilisations incorporelles		254 999,00	249 332,33	5 666,67	
Immobilisations corporelles					
Terrains		520 345,40		520 345,40	
Bâtiments		106 773 667,31	46 404 247,53	60 369 419,78	
Autres immobilisations corporelles		56 332 118,53	48 267 069,66	8 065 048,87	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		163 881 130,24	94 920 649,52	68 960 480,72	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 070 871 416,28		4 070 871 416,28	
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 650 000,00		3 650 000,00	
Autres débiteurs		337 597 145,44		337 597 145,44	
Impôts et assimilés		33 332 651,71		33 332 651,71	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courar		32 000 000,00		32 000 000,00	
Trésorerie		214 709 567,09		214 709 567,09	
TOTAL ACTIF COURANT		4 692 160 780,52		4 692 160 780,52	
TOTAL GENERAL ACTIF		4 856 041 910,76	94 920 649,52	4 761 121 261,24	

ملحق رقم 04

AWGRFU BISKRA
CITE 1000 LOGTS BISKRA WILAYA DE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000507024259763

EDITION DU: **04/06/2023 12:25**
EXERCICE: **01/01/2020 AU 31/12/2020**
PERIODE DU: **01/01/2020 AU 31/12/2020**

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		300 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées		1 114 351 360,00	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1		146 808 403,42	
Autres capitaux propores - Report à nouvea			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**1 561 159 763,42**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		333 492 059,81	
Impôts		62 011 740,00	
Autres dettes		2 539 688 837,02	
Trésorerie passif			
TOTAL III		**2 935 192 636,83**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**4 496 352 400,25**	

ملحق رقم 05

AWGRFU BISKRA
CITE 1000 LOGTS BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000507024259763

EDITION DU: **22/05/2023 10:20**
EXERCICE: **01/01/2021 AU 31/12/2021**
PERIODE DU: **01/01/2021 AU 31/12/2021**

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		350 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées		1 175 925 746,70	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1		251 370 802,17	
Autres capitaux propores - Report à nouvea			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 777 296 548,87	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		263 645 351,81	
Impôts		62 365 511,00	
Autres dettes		2 657 813 849,56	
Trésorerie passif			
TOTAL III		2 983 824 712,37	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		4 761 121 261,24	

ملحق رقم 06

AWGRFU BISKRA
CITE 1000 LOGTS BISKRA WILAYA DE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000507024259763

EDITION DU: **04/06/2023 12:26**
EXERCICE: **01/01/2020 AU 31/12/2020**
PERIODE DU: **01/01/2020 AU 31/12/2020**

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		908 034 027,71	
Variation stocks produits finis et en cours		311 729 868,08	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 219 763 895,79**	
Achats consommés		-5 194 268,94	
Services extérieurs et autres consommation		-772 293 753,31	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-777 488 022,25**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		**442 275 873,54**	
Charges de personnel		-175 933 832,48	
Impôts, taxes et versements assimilés		-18 540 265,11	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**247 801 775,95**	
Autres produits opérationnels		69 216 643,00	
Autres charges opérationnelles		-117 395 000,14	
Dotations aux amortissements, provisions e		-7 683 268,72	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**191 940 150,09**	
Produits financiers		6 449 583,33	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**6 449 583,33**	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMP		**198 389 733,42**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-51 581 330,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats or			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		**1 295 430 122,12**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		**-1 148 621 718,70**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OF		**146 808 403,42**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préci			
Eléments extraordinaires (charges) (à préci			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**146 808 403,42**	

ملحق رقم 07

AWGRFU BISKRA
CITE 1000 LOGTS BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000507024259763

EDITION DU: 04/06/2023 12:11
EXERCICE: 01/01/2021 AU 31/12/2021
PERIODE DU: 01/01/2021 AU 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		1 160 985 864,11	
Variation stocks produits finis et en cours		304 191 440,45	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 465 177 304,56	
Achats consommés		-5 698 317,11	
Services extérieurs et autres consommations		-889 221 611,72	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-894 919 928,83	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		570 257 375,73	
Charges de personnel		-156 214 279,31	
Impôts, taxes et versements assimilés		-23 362 962,94	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		390 680 133,48	
Autres produits opérationnels		48 489 383,91	
Autres charges opérationnelles		-92 100 200,45	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-7 754 044,77	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		339 315 272,17	
Produits financiers		375 000,00	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		375 000,00	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		339 690 272,17	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-88 319 470,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 514 041 688,47	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 262 670 886,30	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		251 370 802,17	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		251 370 802,17	

ملحق رقم 08

الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري لولاية بسكرة

حي 1000 مسكن – بسكرة

تقرير محافظة الحسابات

الميزانية الختامية المغلقة في 31/12/2021

السكر جمال محافظ للحسابات

27 شارع محمد منصوري –حي المحطة – بسكرة

الموافقة رقم 2557 بتاريخ 27 مارس 1996/2212 بتاريخ 22 مارس 2017 هاتف / فاكس: 033.62.77.13 موبايل: 06.74.32.39.68. البريد إلكتروني: dsoukeur@gmail.com

ملحق رقم 09

مكتب المحاسبة، محافظة الحسابات و الجباية

السكر جمال

محافظ للحسابات

بسكرة

إلى السيد
رئيس مجلس الادارة و التسيير
للوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري – بسكرة

سيدي الرئيس،

تنفيذا للمهمة التي أوكلتموها إليّ ، يشرفني أن أقدم لكم تقريري لمحافظة الحسابات الخاصة بالكشوفات المالية للوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري – بسكرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

يتكون هذا التقرير من أربعة أجزاء:
1 - التقرير العام،
2 - التقرير الخاص،
3 - الكشوفات الختامية بتاريخ 31/12/2021 ،
4 - تعليقات على البنود الرئيسية الكشوفات المالية.

لإنجاز مهمتنا ، زودتنا المؤسسة بكافة المستندات اللازمة لمهمتنا وعلى وجه الخصوص:
. جميع الكشوفات المالية،
. ميزانية المراجعة كشف المقاربة البنكية،
. تحليل الحسابات.

سأظل تحت تصرفكم الكامل لتزويدكم بكل المعلومات التي تحتاجونها حول محتوى هذا التقرير.

أود أن أعرب عن شكري للإدارة والموظفين على روح التعاون واللياقة التي أظهروها خلال مداخلتي.

أرجو أن تتقبلوا ، سيدي الرئيس ، التعبير عن أطيب تحياتي.

بسكرة, في 24 أفريل 2022

ملحق رقم 10

1الجزء
تقرير عام

السيد رئيس مجلس الادارة و التسيير
للوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري – بسكرة

وفقًا للمهمة الموكلة إليّ من قبل مجلس الادارة و التسيير للوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري - بسكرة، لقد قمت بمراجعة الكشوفات الموجزة المرفقة، الموقوفة بتاريخ 31 ديسمبر 2021، والتي تشمل الميزانية، حـــســـاب النتائج، جدول سيولة الخزينة، و جدول تغير الأموال الخاصة المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في هذا التاريخ ، والذي تم إعدادهم في شكل المستندات المنصوص عليها في القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

تم إيقاف هذه الكشوفات الموجزة بـــ:

- الميزانية بمبلغ إجمالي 4.761.121.261,24 دينار جزائري،

- النتيجة الصافية ربح 251.370.802.17 دينار جزائري.

أجريت تدقيقي وفق معايير المهنة.
تتطلب هذه المعايير أن يتم التخطيط لمثل هذا التدقيق وتنفيذه بطريقة للحصول على تأكيد معقول بأن الكشوفات الموجزة لا تحتوي على أي تناقضات هامة.
يشمل التدقيق الفحص ، على أساس الاستقصاء ، للوثائق التي تبرر المبالغ والمعلومات الواردة في الكشوفات الموجزة.
يتضمن التدقيق أيضًا تقييمًا لمبادئ المحاسبة المستخدمة ، والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة والعرض العام للحسابات.
أعتقد أن التدقيق الذي أجريته يوفر أساسًا معقولًا لرأيي.

رأي حول الكشوفات الموجزة:
في رأيي ، تعطي الكشوفات الموجزة المذكورة في الفقرة الأولى ، من جميع الجوانب الهامة، صورة حقيقية للأصول والوضع المالي للوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري – بسكرة
بتاريخ 31 ديسمبر 2021 وكذلك نتائج عملياتها و تطور سيولة الخزينة للسنة المالية المنتهية في هذا التاريخ ، وفقًا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الجزائر.

بسكرة، في 24 أفريل 2022

ملحق رقم 11

2الجزء
التقرير الخاص

1 -فحوصات ومعلومات محددة:

نتج عن حدث كوفيد-19 تأثير مالي على الكشوفات المالية المغلقة بتاريخ 12/31/2021 بمبلغ حوالي 50.704 دينار جزائري تم استخدامه للحصول على وسائل الحماية.

2 – الاتفاقيات المنظمة:

بناء على المادة 628 من الأمر 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري:

"أي اتفاق بين شركة وأحد مديريها ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو من خلال وسيط ، يجب أن يخضع ، تحت طائلة البطلان ، لتفويض مسبق من مجلس الإدارة بعد تقرير من المدقق القانوني.

وينطبق الشيء نفسه على الاتفاقيات بين شركة وأخرى ، إذا كان أحد مديري الشركة هو المالك أو الشريك أم لا ، أو المدير أو المدير لهذه الشركة.

أعلمكم أنه ليس لدي علم بالاتفاقيات المشمولة بالمادة المذكورة أعلاه من هذا القانون.

3 – أعلى خمس رواتب للسنة المالية 2021:

وفقًا لأحكام المادة 680 من القانون التجاري والمادة 25 فقرة 4 من القانون رقم 10/01 المؤرخ 29 يونيو 2010 المتضمن مهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، أشهد بصحة المبلغ الصافي السنوي لأفضل 5 أشخاص الأعلى أجرا في بالوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري – بسكرة

خلال السنة المالية 2021 والتي تبلغ 6.905.110,95 دينار جزائري ، ستة ملايين وتسعمائة وخمسة آلاف ومائة وعشرة دينار جزائري وخمسة وتسعين سنتيم.

4 – تطور نتيجة السنوات المالية الخمس الأخيرة ونتيجة الأسهم أو الحصة الاجتماعية:

وفقًا لأحكام المادة 678 الفقرة 6 من القانون التجاري والمادة 25 فقرة 6 من القانون رقم 10/01 المؤرخ 29 يونيو 2010 المتضمن مهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، أشهد أن النتائج المحاسبية التي حققتها للوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري – بسكرة خلال السنوات الخمسة الأخيرة هي كما يلي:

السنة	النتيجة الصافية	1تطور س/س-
2017	266.595.254,00	24,98%
2018	322.472.684,29	20,96%
2019	297.581.834,96	-7,72%
2020	146.808.403,42	-50,67%
2021	251.370.802,17	71,22%

5 - تقييم إجراءات الرقابة الداخلية:

عملا بأحكام المادة 680 من قانون التجارة والمادة 25 فقرة 7 من القانون رقم 10/01 المؤرخ 29 يونيو 2010 المتضمن مهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، وفي إطار تقييم إجراءات الرقابة الداخلية للوكالة الولاية للتسيير و التنظيم العقاري الحضري – بسكرة، ركزت مهامي على أموال الخزينة.

يمكن تلخيص نتائج عملنا على النحو التالي:

ملحق رقم 12

- تحديث الدفاتر البنكية، مع إيقاف الأرصدة ؛
- يتم إعداد المقاربة البنكية في نهاية كل شهر ؛
- الأرصدة المادية للحسابات البنكية مبررة من خلال شهادات الرصيد المقدمة من البنوك ؛
- تحديث سجل الصندوق ؛
- تم إعداد محضر رصيد الصندوق في نهاية السنة المالية (في 31/12) ؛
- الرصيد المادي لسجل الصندوق يتوافق مع الرصيد المحاسبي (14.000.00 دج).

2.6- الوضع المحاسبي:
تتم مسك المحاسبة باستخدام أداة الكمبيوتر (برنامج DLG PCCOMPTA) ؛
تتم إدارة الأجور باستخدام أداة الكمبيوتر (برنامج DLG PCPAIE) ؛
المحاسبة محدثة ، يتم ترتيب الوثائق المبررة للتسجيلات المحاسبية في حافظات منفصلة وفقًا لليوميات المساعدة الموجودة.

أ- نشر الحسابات الاجتماعية:
فيما يتعلق بالإشهار القانوني، لاحظنا أن إيداع الكشوفات المالية للسنة المالية 2020 لدى المركز الوطني للسجل التجاري تم في الآجال المحددة.
أدت العملية إلى دفع حقوق النشر بواسطة شيك البنك الوطني الجزائري رقم 9287463 بتاريخ 02/12/2021 بمبلغ 30.110.00 دينار جزائري لفائدة المركز الوطني للسجل التجاري.

ب – مسك الدفاتر القانونية:
- الدفاتر والسجلات القانونية موجودة ومحدثة ؛

ج – التحقق من فتح الحسابات:
مكنت لنا مقارنة القيود الختامية للسنة المالية 2020 مع تلك الخاصة بافتتاح عام 2021 من تأكيد توافقهم.

د – الجانب الضريبي أي مقارنة حسابات "الضرائب والرسوم" مع التصريحات الجبائية:
لقد لاحظنا دفع الأقساط الثلاثة الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات للسنة المالية 2021 بمبلغ إجمالي قدره 26.687.424.00 دينارًا مدفوعًا بشيكات رقم 9287158 مؤرخ 16/03/2021 ورقم 9287275 مؤرخ 15/06/2021 ورقم 9287443 مؤرخ 11/11 /2021.
تتوافق التصريحات الجبائية الشهرية المتعلقة بدفع ضريبة القيمة المضافة على المبيعات (بعد خصم ضريبة القيمة المضافة على المشتريات) ، الرسم على النشاط المهني و IRGالريبة على الدخل الاجمالي على الرواتب وفقًا للقيود المحاسبية وتم تقديمها لدى مركز لاضرائب ببسكرة في المواعيد القانونية .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): ..محمد سمير..... الصفة: .....طالب.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 202285152 والصادرة بتاريخ: ....2022/09/11.....

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها:

.....في اطار تحقيق الاندماج في تحسين الاداء المالي.....

.....المؤسسة الاقتصادية.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....2023/06/08.....

توقيع المعني:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): حسولة عبد الرحيم الصفة: طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 208470458 والصادرة بتاريخ: 2023/01/02

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها:

أثر التدفق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/08

توقيع المعني:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

بسكرة في : 08 - 06 - 2023

إلى السيد : مدير الوكالة الولائية
للتسيير والتنظيم العقاري الحضري
لولاية بسكرة

الرقم : 858 / ك.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – دراجي خولة

2 – سعدة سميرة

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "

تحت إشراف : أ/ الحاج عامر

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

رئيس مصلحة المحاسبة والعمليات المالية
جهارة عبد الله

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
أ. غربي وهيبة

جامعة بسكرة
ص.ب 145 ق.ر - بسكرة